منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تقرير مجلس التنمية الصناعية

المجلد الثاني

(الدورة الرابعة عشرة)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون

الملحق رقم ١٦ (A/35/16)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية]
[١ تموز/يوليه ١٩٨٠]

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحـة
ملاحظة ايضاحية		هـ
مقدمـة		١
الفصـــل		
الأول — تنظيم الادارة	١ — ١٦	٢
الثانـــي — المناقشة العامة	١٧ — ٣٧	٨
الثالـــث — تقرير اللجنة الدائمة عن دورتها الثالثة عشرة ...	٣٨ — ٤٠	١١
الرابـــع — الترتيبات المؤقتة بشأن زيادة الاستقلال الذاتي لليونيدو	٤١ — ٥٢	١٢
الخامـــس — متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العـــام الثالـــث لليونيدو	٥٣ — ٥٦	١٤
الســـادس — تنمية التكنولوجيا ونقلها	٥٧ — ٧٤	١٦
الســـابع — مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية	٧٥ — ٨٧	١٩
الثامـــن — اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية	٨٨ — ١٠٩	٢٢
التاســـع — دور القطاع العام في التنمية الصناعية	١١٠ — ١٢٢	٢٦
العاشـــر — ادماج المرأة في عملية التنمية	١٢٣ — ١٤٤	٢٩
الحادى عشر — نظام المشاورات	١٤٥ — ١٥٦	٣٢
الثاني عشـر — المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية	١٥٧ — ١٦١	٣٤
ألف — النظر في طلبات المنظمات الحكومية الدولية	١٥٨ — ١٥٩	٣٤
باء — النظر في الطلبات المقدمة من المنظمـــات الدولية غير الحكومية	١٦٠ — ١٦١	٣٤
الثالث عشـر — جداول الأعمال المؤقتة للدورة الاستثنائية الثانيـــة والدورة الحادية الخامسة عشرة لمجلس التنميـــة الصناعية والدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشـــرة للجنة الدائمة	١٦٢	٣٦

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
الرابع عشر — مواعيد وأماكن انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية والدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الدائمة	١٦٣ — ١٦٤	٣٩
الخامس عشر — ادراج دومينيكا وسانت لوسيا في قائمة الدول جيم المرفقة بقرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د — ٢١)	١٦٥ — ١٦٦	٤٠
السادس عشر — اعتماد تقرير الدورة الرابعة عشرة	١٦٧ — ١٨١	٤١
السابع عشر — اختتام الدورة الرابعة عشرة	١٨٢	٤٤

المرفقات

الأول — القرارات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة ... ٤٥

الثاني — الوثائق المقدمة الى مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة ٥١

Digitized by UNOG Library

ملاحظة ايضاحيـــة

الفقرات التي ترد تحت سطورها خطوط ، في هذا التقرير ، تمثل النتائج التي انتهـــى اليها مجلس التنمية الصناعية بتوافق الآراء .

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

يقدم تقرير مجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيـــدو) عن دورته الرابعة عشرة طي هذه المذكرة الى الجمعية العامة عملا بقرار الجمعية ٢١٥٢ (د ـ ٢١) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ .

وقد عقدت الدورة الرابعة عشرة للمجلس في مقر اليونيدو ، بمركز فيينا الدولي ، في الفترة من ١٢ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ . واعتمد المجلس هذا التقرير في جلسته ٢٨١ المعقودة فـــي ١٩ أيار/مايو .

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - افتتح المجلس دورته الرابعة عشرة في مقر اليونيدو ، بمركز فيينا الدولي ، في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٠ .

٢ - وافتتح الدورة السيد فرانسيسكو خوسيه بوليت (الارجنتين) (١) ، رئيس الدورة الثالثة عشر ودورة المجلس الاستثنائية الأولى ، الذى تولى رئاسة الدورة الرابعة عشر ريثما يتم انتخاب الرئيس الجديد .

ألف - الأعضاء والحضور

٣ - حضر الدورة الرابعة عشر ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في المجلس :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الارجنتين
استراليا
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
اندونيسيا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بوروندى
بولندا
بيرو
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
السويد
سيراليون
سويسرا
الصين
العراق
غابون
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
كينيا
مالطة
ماليزيا
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النرويج
نيجيريا
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن الديمقراطية

---

(١) للاطلاع على بيان الرئيس المنتهية فترة رئاسته ، انظر ID/B/SR.270 ، الفقرات ١ - ٤ .

Digitized by UNOG Library

٤ - وارسلت الدول التالية ، الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مراقبين لدى الدورة :

اسبانيا	زامبيا
اسرائيل	ساحل العاج
اكوادور	السنغال
الامارات العربية المتحدة	السودان
ايرلندا	شيلي
بنن	فنزويلا
بوليفيا	فنلندا
تايلند	قطر
الجزائر	الكرسي الرسولي
الجماهيرية العربية الليبية	كندا
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	كوبا
جمهورية تنزانيا المتحدة	كولومبيا
جمهورية الكاميرون المتحدة	لبنان
جمهورية كوريا	لكسمبرغ
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	مصر
جيبوتي	نيوزيلندا
الدانمرك	هنغاريا
رومانيا	يوغوسلافيا
زائير	اليونان

٥ - وحضر الدورة كذلك مراقبون عن المنظمات وحركات التحرير الوطنية التالية :

منظمة التحرير الفلسطينية

مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا

٦ - وحضر الدورة ممثلون عن الهيئات التالية التابعة للأمم المتحدة :

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٧ - وأوفدت الوكالات المتخصصة التالية ممثلين عنها :

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

البنك الدولي

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

Digitized by UNOG Library

٨ — وحضر الدورة مراقبون من المنظمات الحكومية الدولية التالية :

المنظمة الافريقية للملكية الفكرية

وكالة التعاون الثقافي والتقني

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الاتحاد الجمركي والاقتصادى لافريقيا الوسطى

مجلس التعاضد الاقتصادى

الاتحاد الاقتصادى الاوروبي

مصرف الاستثمار الاوروبي

منظمة الخليج للاستشارة الصناعية

مركز التنمية الصناعية للدول العربية

المجلس الحكومي الدولي للبلدان المصدرة للنحاس

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى

منظمة الوحدة الافريقية

منظمة الدول العربية المصدرة للبترول

٩ — وحضر الدورة مراقبون من المنظمات غير الحكومية التالية :

منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية

الرابطة الدولية لحماية الملكية الصناعية

الاتحاد الدولي للنقابات الحرة

المجلس الدولي لجمعيات التصميم الصناعي

المنظمة الدولية لأرباب العمل

جمعية الصناعة الكيميائية

اتحاد النقابات العالمي

مجلس السلام العالمي

باء — انتخاب أعضاء المكتب

١٠ — قام المجلس ، في جلسته ٢٧٠ المعقودة في ١٢ أيار/مايو ، بانتخاب أعضاء مكتبه للدورة الرابعة عشرة ، وفقا للمادة ١٨ من نظامه الداخلي . وقد انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية :

Digitized by UNOG Library

الرئيس : السيد اميل كيبلوسيك (تشيكوسلوفاكيا)

نواب الرئيس : السيد م . إ . ب . اوديبيووا (نيجيريا)

الآنسة ادموند ديفير (بلجيكا)

السيد حياة مهدى (باكستان)

المقرر : الآنسة ماريا سالازار (بيرو)

وألقى رئيس الدورة الرابعة عشرة ، بعد انتخابه ، خطابا أمام المجلس (٢) .

جيم — وثائق التفويض

١١ — وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي لمجلس التنمية الصناعية ، قام مكتب الدورة الرابعة عشرة للمجلس بفحص وثائق تفويض الوفود القادمة لحضور الدورة . ووجد المكتب وثائق التفويض مستوفية الشروط ، وقدم تقريرا بذلك الى المجلس الذى وافق على التقرير في جلسته ٢٧٨ المعقودة في ١٥ أيار/مايو .

دال — جدول الأعمال

١٢ — نظر المجلس ، في جلسته ٢٧٠ ، في جدول أعماله المؤقت (ID/B/233) واعتمد المجلس جدول الأعمال التالي(ID/B/233/Rev.1) :

١ — افتتاح الدورة .

٢ — انتخاب أعضاء المكتب .

٣ — اقرار جدول الأعمال .

٤ — المناقشة العامة .

٥ — اعتماد تقرير اللجنة الدائمة .

٦ — الترتيبات المؤقتة بشأن زيادة الاستقلال الذاتي لليونيدو .

٧ — متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيدو .

٨ — تطوير التكنولوجيا ونقلها .

٩ — مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية .

---

(٢) للاطلاع على بيان الرئيس ، انظر ID/B/SR.270 ، الفقرات ١٤ — ١٦ .

Digitized by UNOG Library

١٠ - اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية .

١١ - دور القطاع العام في التنمية الصناعية .

١٢ - ادماج المرأة في عملية التنمية .

١٣ - نظام المشاورات .

١٤ - المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية .

١٥ - جداول الأعمال المؤقتة للدورة الخامسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية وللدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الدائمة .

١٦ - مواعيد وأماكن انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الدائمة .

١٧ - اعتماد تقرير الدورة الرابعة عشرة .

١٨ - اختتام الدورة الرابعة عشرة .

هاء - تنظيم الأعمال

١٣ - في الجلسة ٢٧٠ ، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ، استرعى ممثل للأمانة انتباه المجلس الى قرارى الجمعية العامة ٣٢/٧١ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٣/٥٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بشأن خطة المؤتمرات ، وأيضا القرار ٣٣/٥٦ ، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بشأن مراقبة الوثائق والحد منها . ثم بين ، امتثالا للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٣٢/٧١ ، موارد المؤتمرات المتاحة للمجلس في دورته الرابعة عشرة .

١٤ - وقرر المجلس ، في جلسته ٢٧١ ، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ، انشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في البند ١٣ من جدول الأعمال ، (نظام المشاورات) تحت رئاسة السيد م . ل . ب . اودييووا ، أحد نواب رئيس الدورة الرابعة عشرة . وقدم رئيس الفريق العامل تقريرا شفويا الى المجلس ، في جلسته ٢٨٠ ، المعقودة في ١٦ أيار/مايو .

واو - بيان المدير التنفيذى

١٥ - في الجلسة ٢٧٠ ، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٠ ، أدلى المدير التنفيذى ببيان أمام المجلس (٣) .

---

(٣) للاطلاع على بيان المدير التنفيذى ، انظر ID/B/SR.270 ، الفقرات ٢٠ - ٢٦ .

Digitized by UNOG Library

زاى ـ الذكرى الخامسة والعشرون لتوقيع معاهدة قيام الدولة النمساوية

١٦ ـ في الجلسة ٢٧٧ المعقودة في ١٥ أيار/مايو ، وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع معاهدة قيام الدولة النمساوية ، أعرب الرئيس ، باسم أعضاء المجلس ، عن تمنياته الصادقة لحكومة وشعب النمسا بدوام الازدهار والنجاح في المساهمة في سلم وأمن اوروبا والعالم .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

المناقشـــة العامـة

١٧ - بدأ المجلس المناقشة العامة ، البند ٤ من جدول أعماله ، في الجلسة ٢٧١ المعقودة في ١٢ أيار/مايو . وخصص للمناقشة ثلاث جلسات .

١٨ - ونظرا الى أن البيانات التي تم الادلاء بها في المناقشة العامة واردة بالتفصيل في المحاضر الموجزة (ID/B/SR.271-273) ، فان الفقرات التالية تقتصر على المواضيع العامة التي تناولتهـــا المناقشة (٤) . ولا ينبغي النظر الى هذه الفقرات على أنها تمثل وجهات نظر اعتمدها المجلـس في مجموعه ؛ فهي في بعض الحالات لا تمثل سوى وجهة نظر وفد واحد .

١٩ - ولوحظ ان الدورة الرابعة عشرة للمجلس تعقد في منتصف الفترة الفاصلة بين المؤتمر العـام الثالث لليونيدو ، المعقود في نيودلهي في كانون الثاني /يناير - شباط/فبراير ١٩٨٠ ، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية عشرة ، المزمع عقدها في نيويورك في آب/اغسطس - ايلـول/ سبتمبر ١٩٨٠ . وقيل ان الدورة الاستثنائية سوف تكرس لمسائل التنمية ، وسوف تعقد في سيـاق الجهود الدولية المتواصلة للتقدم باستراتيجيات ملائمة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وان عدم احراز تقدم في شتى المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة في الشهور الأخيرة ، بما في ذلك المؤتمر العام الثالث ، تبرز أهمية جولة المفاوضات العالمية المقرر بدؤها .

٢٠ - وذكر أن المشاكل الاقتصادية تؤثر على جميع البلدان ، ولا يمكن حل هذه المشاكـل الا بتدابير يسهم فيها الجميع ؛ وقد كانت هناك فرصة في نيودلهي للقيام بذلك لكنها ضاعت ، حيـث لم يتم التوصل الى توافق الآراء اللازم لأى عمل فعال .

٢١ - لذلك ، ينبغي للمجلس أن يرمي الى النجاح حيث اخفق المؤتمر ، والى تهيئة المسرح لدورة الجمعية العامة الاستثنائية والمفاوضات العالمية المقترحة . وان من المهم دراسة نتائج المؤتمر العام الثالث بغية التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، قبل انعقاد الدورة الاستثنائية .

٢٢ - وقيل أن كثيرا من المسائل الهامة كانت قد أوشكت على الحل في نيودلهي ؛ وانه ينبغـي الاستفادة على أفضل وجه ممكن من المناقشات التي جرت هناك بشأن تلك المواضيع ، التي شملـت اتخاذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا ، وفي مجال الطاقة ، والتكنولوجيا الصناعية ، والانتاج الصناعي وتنمية الموارد البشرية . وينبغي اتخاذ قرارات بشأن تلك الامور بحيث يكون ذلك حافـزا على توفير الموارد اللازمة لليونيدو . وأضيف أن البلدان غير الصناعية تنازلت ، في نيودلهي ، عـن عدد من النقاط التي تهمها ، قصد التوصل الى اتفاق ؛ وكان من المأمول احراز نتائج ملموسة فـي فيينا . واقترح ، كمساهمة في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، أن يتوصل المجلـس

---

(٤) ترد الآراء التي تم ابداؤها خلال المناقشة العامة حول مواضيع ، تطرقت اليهـا بنود منفصلة من جدول الأعمال ، في الفصول التي تتناول البنود ذات الصلة .

Digitized by UNOG Library

الى اتفاق في الدورة الحالية على مسألة الأهداف القطاعية لمعدلات النمو في الانتاج الصناعي وصادرات البلدان النامية من المصنوعات وشبه المصنوعات ، وأيضا بشأن تدابير السياسة ذات الصلة .

٢٣ — وأشير الى أن اعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي لأغراض التنمية الصناعية ، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثالث ، قد أعطيا زخما جديدا لليونيدو وناطا بالمنظمة مهام جديدة طموحة ، في حين أنها لازمة لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛ وينبغي لليونيدو أن تمضي قدما بواقعية ، لكن بعزم ، نحو تنفيذ ذلك الاعلان وخطة العمل ؛ وسوف تستلزم تلك المهمة تضافر جهود كافة المعنيين وحسن نيتهم .

٢٤ — وقيل أنه ينبغي لليونيدو ، عند مزاولتها لمهامها ، ان تكثف تعاونها مع مختلف المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية في افريقيا ، واضعة نصب عينيها اعلان الثمانينات باعتباره هذه الحقبة عقد التنمية الصناعية في افريقيا ، وكون هذه القارة تحتوى على أكبر عدد من البلدان التي تدخل في فئة أقل البلدان نموا ، والتي من الملح كثيرا اتخاذ تدابير خاصة لمساعدتها .

٢٥ — وذكر ان الاداء الممتاز الذى قامت به اليونيدو في عام ١٩٧٩ ، حيث بلغت الزيادة الحقيقية في المساعدة التقنية ١٨ في المائة في تلك السنة وهي أكبر نسبة حققتها المنظمة ، لما يثلج الصدر . وأعلن ان الحالة الاقتصادية العالمية العصيبة يجب ألا يسمح لها بكبح برامج المنظمة ، التي هي ضرورية لاسيما في الأزمات . وينبغي ادارة موارد اليونيدو بأكبر قدر من الحرص ، ويتجلى بالفعل من تقرير المدير التنفيذى لعام ١٩٧٩ ان الادارة كانت مثالية في ذلك العام . كما أن القيام ، في عام ١٩٧٩ ، باعتماد دستور اليونيدو باعتبارها وكالة متخصصة يبعث على الأمل في أن تزود المنظمة في المستقبل القريب ، بالوسائل اللازمة لزيادة نطاق وفعالية أنشطتها .

٢٦ — وقيل أن المهم بوجه خاص زيادة تركيز أنشطة الأمانة على الأمور التي تساعد البلدان النامية على الخروج من التبعية الاقتصادية والتكنولوجية وعلى تعجيل تنمية مواردها الطبيعية والاستفادة منها .

٢٧ — وان اليونيدو أداة لزيادة الرفاهية البشرية عن طريق التعاون الاقتصادى الدولي ، على أساس المساواة في السيادة . وان الغرض منها هو الحصول على نصيب عادل من الانتاج الصناعي للبلدان النامية ، مما يساهم حقا في استتباب السلم والأمن الدوليين ، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٢٨ — بيد أن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة يستلزم التخفيف من حدة التوتر الدولي ؛ ويستلزم اتخاذ تدابير فعالة من أجل تحقيق نزع كامل وشامل للسلاح ، مما يفرج عن موارد اضافية لاستخدامها للتنمية الاقتصادية .

٢٩ — وأعلن أن العدوان الفاشم ، وبسط الهيمنة ، يتسببان في اضطراب العالم وتوتره ، وهذه حالة تجعل من المرغوب فيه اتحاد الشعوب المحبة للسلام .

٣٠ — وقيل ان الانفاق المتزايد على الاسلحة ، الذى يصل الآن مئات البلايين من الدولارات ، يبعث على الخوف .

Digitized by UNOG Library

٣١ — وقيل ان مما ينذر بالخطر بوجه خاص أن كثيرا من الابتكارات الصناعية التي تصل الى البلدان النامية تبدو في معظمها أنها تلك التي تحققت في ميدان صناعة الأسلحة .

٣٢ — وقيل أن مكافحة الهيمنة وخلق بيئة دولية مسالمة ومواتية للتنمية الاقتصادية سوف يؤديان الى تعاون متوازن ومتكامل ، قائم على المساواة والمنفعة المتبادلة ، بين البلدان المتقدمة النمو والنامية ، في مجالات المالية والتكنولوجيا والموارد والطاقة واليد العاملة . وان هذا سوف يفيد الاقتصادات الوطنية لبلدان العالم الثالث وأيضا البلدان المتقدمة النمو والاقتصاد العالمي والبشرية جمعاء .

٣٣ — وقيل ان الأهداف الرئيسية المتوخاة من التصنيع يجب أن تكون تلبية جميع الاحتياجات الانمائية الدولية للاقتصاد وضمان نمو سريع في جميع قطاعات الاقتصاد ، خاصة في مجال الزراعة . وأضيف أن السياسات التصنيعية يجب أن تكون طويلة الأجل ، مع مراعاة الظروف الفعلية لكل بلد وقدرته على اقامة اقتصاد وطني مستقل وزيادة مقدرته الانتاجية ، على أساس تقني عصري .

٣٤ — وكان من المسلم به أن التصنيع الناجح يستدعي توسيع قطاع الاقتصاد التابع للدولة وتخطيطا حكوميا ، الى جانب ادخال تغيير اجتماعي — اقتصادي تدريجي واستبدال الهياكل الاجتماعية البالية ، ومكننة الانتاج الزراعي ، وتطوير الحركة التعاونية على أساس ديمقراطي ، والمشاركة النشيطة للسواد الأعظم من السكان في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

٣٥ — وأعيد الى الأذهان ان العوامل التي مكنت من بلوغ المستوى العالي من النمو على الصعيد العالمي منذ الخمسينات قد أوقفت بالتدريج ؛ وأضيف الى تلك الحالة العالمية المتردية ، في نهاية عام ١٩٧٣ ، زيادة كبيرة في سعر النفط مما أزال أحد بواعث النمو الصناعي — ألا وهو الطاقة الرخيصة . وأشير الى أن التضخم المالي والبطالة عمّا أرجاء العالم ، في أعقاب تلك الزيادة ، لكن أكثر العوامل بعثا على الانزعاج هو الديون الخارجية للبلدان النامية غير المنتجة للنفط ، التي سوف تبلغ ٧٣ بليون دولار في عام ١٩٨١ ، حسب تنبؤات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ؛ وان انخفاض الاستثمار في البلدان النامية سوف يزيد من اعتمادها على الواردات ، حتى من الحبوب . وقيل ان الاحتمالات على المدى القصير غير مشجعة ؛ فقد تم التنبؤ بانعدام النمو في البلدان الصناعية ككل ، كما أن من المحتمل ، حسب دراسات أجراها الاونكتاد مؤخرا ، ان تواجه البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية صعوبات مماثلة .

٣٦ — غير أنه لا ينبغي أن يتخذ هذا التحليل للوضع ذريعة للجمود ، بل ينبغي بالأحرى أن يكون مدعاة لاعتماد تدابير ايجابية لتدارك هذا الوضع ؛ وسوف تكون لليونيدو ، بطبيعة الحال ، مساهمة هامة ، مثلا ، في ايجاد تكنولوجيا ملائمة لاستخدام موارد جديدة للطاقة والتخفيض من استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي . وقيل ان من الممكن الجمع بين عملها المتعلق بالأسمدة والمكننة الزراعية والصناعات الزراعية وعمل مؤسسات أخرى ، في خطة عالمية من أجل تحسين الامدادات الغذائية .

٣٧ — وذكر أخيرا انه لا يتسنى ايجاد حل دائم لمشاكل ميزان المدفوعات دون زيادة الانتاج الصناعي المحلي وتنمية الاستثمار ؛ ومن ثم ينبغي زيادة نصيب اليونيدو في الجهود الانمائية المتعددة الأطراف .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

تقرير اللجنة الدائمة عن دورتها الثالثة عشرة

٣٨ - بدأ المجلس ، في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ، نظره في البند ٥ من جدول الأعمال (٥) . وكان معروضا على المجلس ، أثناء مداولاته بشأن هذا البند ، تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة (ID/B/247) .

٣٩ - اعتمد المجلس ، في جلسته ٢٨١ ، المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ ، تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة (ID/B/247) .

٤٠ - كما اعتمد المجلس ، باعتماده التقرير المذكور أعلاه ، مشروع قرار ، مقدما اليه من اللجنة الدائمة (ID/B/247 ، الفقرة ٤٩) ، عن برنامج الخدمات الصناعية الخاصة (أنظر المرفق الأول ، القرار ٤٩ (د - ١٤)) .

---

(٥) ترد مداولات المجلس بشأن البند ٥ من جدول الأعمال في الوثيقة : ID/B/SR.281 ، الفقرتان ١ - ٢ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

الترتيبات المؤقتة بشأن زيادة الاستقلال الذاتي لليونيدو

٤١ - بدأ المجلس، في جلسته ٢٧٣، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، نظره في البند ٦ من جدول الأعمال (٦). وكان معروضا على المجلس، أثناء مداولاته بشأن هذا البند، تقرير المدير التنفيذي المعنون "الترتيبات المؤقتة بشأن زيادة الاستقلال الذاتي لليونيدو" (ID/B/C.3/90).

٤٢ - وأعرب عن الموافقة على المناقشات المستمرة بين المدير التنفيذي لليونيدو والأمين العام للأمم المتحدة بشأن توسيع نطاق الاستقلال الذاتي لليونيدو وفي شؤون الموظفين بهدف تمهيد درب المنظمة لكي تصبح وكالة متخصصة؛ واقترح موافاة اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة عشرة بتقرير موحلي اضافي. ولوحظ ان القدر الأكبر من الاستقلال الذاتي الذي تتمتع به المنظمة منذ عام ١٩٧٧ قد عاد بنتائج مفيدة.

٤٣ - وأعرب عن آراء كثيرة متباينة بشأن المقترحات العديدة الواردة في تقرير المدير التنفيذي.

٤٤ - فقد أعرب، من جهة، عن التأييد لاقرارها بوجه عام؛ وذكرت، بالتحديد، المقترحات المتعلقة بمعايير تعيين الموظفين والتمثيل الجغرافي الأكثر عدالة لمواطني البلدان النامية. وأعرب عن الأمل في أن يوافق المسؤولون المختصون في مقر الأمم المتحدة على المقترحات في أقرب وقت ممكن، وفي أن تقوم أمانة اليونيدو بتعيين مزيد من الموظفين - لا سيما الموظفين المتقدمين - من البلدان النامية ليشغلوا وظائف مناسبة في فيينا وفي الميدان. وذكر أن التدابير الجديدة المقترحة ستنفع المنظمة عندما تصبح وكالة متخصصة. واقترح أن تتخذ الخطوات التي اقترحها المدير التنفيذي خلال فترة الانتقال الحالية، لا أن تنتظر تغير مركز اليونيدو. وذكر أن المقترحات لا تتقدم بمطالب مفرطة، وحث المجلس على اقرارها.

٤٥ - وتم، من جهة أخرى، التشديد على أهمية المحافظة على السلطة الحالية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ادارة المالية وشؤون الموظفين في اليونيدو. كما لوحظت بعض المشاكل العملية فيما يتعلق ببعض مقترحات المدير التنفيذي. وعلى ذلك، اعتبر انه، الى حين انشاء مجالس الادارة وموارد الميزانية الواردة في الدستور الجديد، سيكون تنفيذ المقترحات أمرا سابقا لأوانه.

٤٦ - وقد تباينت الآراء فيما يتعلق بمسألة منح اليونيدو نظامها الخاص بها للتوزيع الجغرافي في حين لا تزال جزءا لا يتجزأ من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأشير الى أن من غير الواضح كيف يمكن لهذا النظام أن يعمل الى أن يصبح معروفا أي من الموظفين الموجودين حاليا سيعود الى

---

(٦) ترد مداولات المجلس بشأن البند ٦ من جدول الأعمال في الوثيقة: ID/B/SR.273، الفقرات ٢ - ٢٤.

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة عندما تصبح اليونيدو وكالة متخصصة . وتم التشديد على ضرورة استشارة المجلس بصدد تعيين موظفين متقدمين . وأشير الى أنه ينبغي للأمين العام والمدير التنفيذي أن يعملا على ضمان ايلاء الاعتبار الواجب للمادة ١١ من الدستور الجديد لليونيدو وعند تعيين موظفين في الفئة الفنية .

٤٧ - وذكر أيضا انه ، بينما تدعو الحاجة الى ضمان تمثيل جغرافي أكثر عدالة ، فانه ليس من الأقل أهمية الحفاظ على التوازن بين تلك الحاجة وتعيين موظفين على أرفع درجة من الكفاءة .

٤٨ - وقد طرحت أسئلة عديدة ، وأعرب عن تحفظات بصدد مقترحات بشأن علاوات الوظيفة الخاصة ، ونقل الموظفين ، واحداث معايير تصنيف محددة لموظفي الفئة الفنية في اليونيدو . وأشير بصدد معايير التصنيف ، ان غالبية وظائف الفئة الفنية في أمانة اليونيدو موجودة أيضا في مقار العمل الرئيسية للأمم المتحدة ؛ وأضيف ان السياسة الخاصة بموظفي الأمم المتحدة مدرجة في النظام الأساسي للموظفين الموجود حاليا ، وتعكس نظاما مشتركا للأجور ينطبق بالتساوي على الوكالات المتخصصة .

٤٩ - وأعرب عن التأييد بوجه عام للمقترحات المتصلة بتوظيف مزيد من موظفي الفئة الفنية الشباب وبتوظيف مزيد من النساء في وظائف الفئة الفنية .

٥٠ - واحاط المجلس علما مع التقدير في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ ، بالترتيبات القائمة حاليا بين الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لليونيدو وبشأن زيادة الاستقلال الذاتي في شؤون الموظفين ، واعرب عن رأي مفاده انه ، انسجاما مع سياسات الأمم المتحدة وأنظمتها ذات الصلة ، ينبغي توظيف عدد أكبر من موظفي اليونيدو ومن البلدان النامية .

٥١ - وأكد المجلس ، مع احاطته علما مع الارتياح بالعدد المتزايد من الدول الأعضاء الموقعة على دستور اليونيدو والمصادقة عليه ، ان منح اليونيدو تدريجيا قدرا أكبر من الاستقلال الذاتي ، وما يرافق ذلك من زيادة في دور المجلس ، سيمهد الطريق لتحويلها بيسر الى وكالة متخصصة .

٥٢ - وأوصى المجلس ، مع احاطته علما بتقرير المدير التنفيذي الوارد في الوثيقة ID/B/C.3/90 ، بأن يعمد المدير التنفيذي ، مع مراعاته الآراء والاقتراحات التي تم الاعراب عنها أثناء المناقشة بشأن تلك المسألة ، الى الاستمرار ، مع الأمين العام ، في استكشاف امكانية توسيع نطاق التدابير التي تمنح اليونيدو قدرا أكبر من الاستقلال الذاتي ، وأن يقدم تقريرا مفصلا الى المجلس في دورته الخامسة عشرة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيدو

٥٣ — بدأ المجلس ، في جلسته ٢٧٥ المعقودة في ١٤ أيار/مايو ، نظره في البند ٧ من جدول الأعمال (٧) . وكان معروضا على المجلس ، أثناء مداولاته بشأن هذا البند ، تقرير من المدير التنفيذي عن التنقيح المقترح لبرنامج عمل اليونيدو لعام ١٩٨١ (ID/B/C.243 و Corr.1) ، وتقرير من المدير التنفيذي بشأن اقتراح انشاء مرفق لاعداد المشاريع الصناعية (ID/B/245)، وتقرير من المدير التنفيذي بشأن تنقيحات مقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣ (ID/B/246 و Corr.1) .

٥٤ — ووافق المجلس ، في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ ، أثناء نظره في البند ٧ ، على انه ، بغية التعجيل بتصنيع البلدان النامية ، ينبغي لبرنامج عمل اليونيدو لعام ١٩٨١ وللفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ ، مع أخذه في كامل اعتباره ضرورة قيام تعاون وثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، أن يعطي الأولوية للأنشطة المندرجة في المجالات التالية ، مع المراعاة الواجبة لضرورة قيام ترتيبات مؤسسية مناسبة لتنفيذ هذا البرنامج تنفيذا فعّالا : التكنولوجيا الصناعية ، والتكنولوجيا الصناعية المتصلة بالطاقة ، والانتاج الصناعي ، وتنمية الموارد البشرية ، وتدابير خاصة للبلدان الأقل نموا (أ) . ووافق المجلس على انه ينبغي اعطاء الأولوية لنظام المشاورات ووافق على أهمية اعادة التشكيل الصناعي ، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية للتصنيع . وسينظر في هذا المجال بتأنّ في الدورة العادية التالية للمجلس . ورجا المجلس من المدير التنفيذي أن ينقل الى الأمين العام للأمم المتحدة الأولويات المذكورة أعلاه . ورجا المجلس أيضا من المدير التنفيذي أن يقدم برنامج عمل لعام ١٩٨١ يعكس تلك الأولويات ، لتنظر فيه اللجنة الدائمة في جلستها الرابعة عشرة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، ولتنظر فيه الدورة الاستثنائية للمجلس بعد ذلك مباشرة . ووافق المجلس كذلك على الاستزادة من مناقشة برنامج عمل اليونيدو للفترة ١٩٨٢—١٩٨٣ في الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة ، وطلب من المدير التنفيذي أن يعمم مقترحاته في هذا الشأن ، آخذا في كامل اعتباره مجالات الأولوية الموصوفة أعلاه ، لتنظر فيها الدول الأعضاء ، في موعد يسبق بدء دورة اللجنة تلك بما لا يقل عن ستة أسابيع ، اذا لم يتوفر مشروع الميزانية البرنامجية الذي يعدّه الأمين العام لفترة السنتين ١٩٨٢—١٩٨٣ في ذلك الوقت (٨) .

(أ) هذه القائمة لا تمس بترتيب الأولويات .

---

(٧) ترد مداولات المجلس بشأن البند ٧ من جدول الأعمال في الوثيقة : ID/B/SR.275 ، الفقرات ٤٢ — ٥٢ .

(٨) للاطلاع على البيانات التي أدلي بها عقب اعتماد النتيجة بتوافق الآراء ، أنظر الفصل السادس عشر ، اعتماد تقرير الدورة الرابعة عشرة ، الفقرات ١٧٢ — ١٧٥ ، والوثيقة : ID/B/SR.281 ، الفقرات ١٢١—١٢٨ .

Digitized by UNOG Library

٥٥ — ونظر المجلس ، في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ، في ثلاثة مشاريع قرارات — بشأن اليونيد و والمفاوضات العالمية (ID/B/L.242) ، وبشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا (ID/B/L.245) ؛ وبشأن متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيد و (ID/B/L.255) — قدمها الرئيس بالنيابة عن فريق اتصال غير رسمي كان يجتمع برئاسة السيد أحمد غزال (تونس) .

٥٦ — واعتمد المجلس ، في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ ، مشروع القرار بشأن اليونيد و والمفاوضات العالمية ، بصيغته المعدلة ، بتوافق الآراء (أنظر المرفق الأول ، القرار ٥٠ (د — ١٤) . واعتمد المجلس ، في الجلسة ذاتها ، بتوافق الآراء ، مشروعي القرارين بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا وبشأن متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيد و (أنظر المرفق الأول ، القراران ٥١ (د — ١٤) و ٥٢ (د — ١٤)) (٩) .

---

(٩) للاطلاع على البيانات التي أدلي بها عقب اعتماد القرارات ، أنظر الفصل السادس عشر ، اعتماد تقرير الدورة الرابعة عشرة ، الفقرات ١٧٦ — ١٨٠ ، والوثيقة : ID/B/SR.281 ، الفقرات ١٣٥ — ١٣٩ .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

تنمية التكنولوجيا ونقلها

٥٧ - بدأ المجلس ، في جلسته ٢٧٦ المعقودة في ١٤ أيار/مايو ، نظره في البند ٨ من جدول الأعمال (١٠) . وكان معروضا على المجلس ، أثناء مداولاته بشأن هذا البند ، تقرير الأمانة العامة عن تطوير التكنولوجيا ونقلها (ID/B/242) .

٥٨ - وذكر أن حيازة التكنولوجيا وتطويرها ونقلها تمثل عنصرا أساسيا في تصنيع البلدان النامية ، وان اليونيدو تستحق التهنئة على تقدم أنشطتها في ذلك الميدان .

٥٩ - وكان ثمة اقرار بأن الوقت قد حان لتنفيذ توصيات تتعلق بتعزيز الترتيبات المؤسسية ذات الصلة بالموضوع داخل أمانة اليونيدو .

٦٠ - وأشير الى أن تطوير التكنولوجيا ونقلها يكمنان في قلب عملية التنمية ، وانهما عنصر أساسي في جميع المفاوضات بين البلدان النامية والمتقدمة النمو في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٦١ - ان المؤتمرات التي عقدت مؤخرا بشأن تنقيح اتفاقية باريس وبشأن مدونات قواعد السلوك على التوالي ، قد باءت بالفشل ، وذكر ان السبب في ذلك هو ، بصفة أساسية ، قلة الرغبة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو ؛ غير أن تنمية التكنولوجيا ونقلها كانت أحد المواضيع التي تم التوصل الى شيء من الاتفاق بشأنها في نيودلهي . ولوحظ ان قدرا كبيرا من توافق الآراء ذلك يرد في الفقرات ٩ الى ١٤ من تقرير الأمانة العامة . ولذلك قيل انه يتعين تعليق أهمية كبرى على دور اليونيدو في مساعدة البلدان النامية على تعيين وتنفيذ سياسات مناسبة في التكنولوجيا .

٦٢ - وطرح رأى مفاده انه لا يمكن لليونيدو ، بسبب مواردها المحدودة ، أن تتناول مجال تطوير ونقل التكنولوجيا بكامله ، وانها ستكون على أكثر ما تكون من الفعالية اذا ما اعتمدت نهجا اختياريا يستند الى الأولويات . وينبغي أن تتمثل احدى هذه الأولويات في التكنولوجيا المتصلة بالطاقة . وساد شعور بأن توجيهات البرامج ، الواردة بايجاز في الفقرة ٥١ من الوثيقة ID/B/242 ، مقبولة ، اذ انها تتمشى مع مناقشات المؤتمر العام الثالث والاتفاق العريض الذى تم التوصل اليه أثناء تلك المناقشات . وذكر انه ينبغي أن يكون التركيز الرئيسي لأنشطة الأمانة العامة في الميدان على وضع السياسات والمنهجيات والمعلومات ، وكذلك الأنشطة الترويجية والمساعدة التقنية .

٦٣ - واشير الى أن اعلان وخطة عمل ليما (أنظر : A/10112 ، الفصل الرابع) لم يضعا أهدافا كمّية فحسب ، بل غايات نوعية أيضا ، مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ، وتوليد العمالة ، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل القومي . وذكر انه ، بغية تلبية هذه الغاية المزدوجة ، لابد من اقامة

---

(١٠) ترد مداولات المجلس بشأن البند ٨ من جدول الأعمال في الوثيقة: ID/B/SR.276 ، الفقرات ٣ - ٣٨؛ والوثيقة: ID/B/SR.277 ، الفقرات ٢ - ٢٢ .

Digitized by UNOG Library

توازن بين انشاء وترسيخ فروع حديثة للصناعة في البلدان النامية ، تستند الى استخدام تكنولوجيا متقدمة تعتمد على كثافة رأس المال من جهة ، وتعزيز وتحديث فروع تقليدية تعتمد على كثافة اليد العاملة ؛ واقترح اعطاء الأولوية في تخصيص الموارد الى تنمية القطاعات الحديثة . واقترح أن تعتمد البلدان النامية خطة عمل لاكتساب العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما على تنميتها الوطنية ، بحيث تعكس احتياجاتها وأهدافها الاجتماعية ـ الاقتصادية .

٦٤ ـ واعرب عن الاهتمام بأنشطة اليونيدو للمساعدة التقنية الموجهة نحو انشاء وتعزيز " مراكز امتياز " ، أو مراكز متخصصة وطنية أو اقليمية للتعاون في مجال التكنولوجيا ونقلها . وذكر انه ينبغي لهذه المؤسسات أن تمكّن البلدان النامية ، في اطار خطط التنمية الوطنية ، من رفع مستوى التكنولوجيا المحلية وتحسين قدرة تلك البلدان على اختيار التكنولوجيا الأجنبية واكتسابها بشروط أفضل ، ومن تكييف هذه التكنولوجيا .

٦٥ ـ وحُذرت الأمانة العامة من مغبة زيادة التشديد على " التصنيع الزراعي " على حساب الصناعات الأساسية ؛ وقيل كذلك انه ينبغي تجنب استخدام المعدات والتكنولوجيات الرخيصة الثمن ولكن القديمة الطراز . وذكر انه ينبغي للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي فيما بين البلدان النامية ، وتبادل الخبرات في مجال التصنيع والتكنولوجيا المكيفة أن يفضيا الى انتشار أفضل النماذج والمعارف المتوفرة . ويمكن لليونيدو أن تلعب دورا هاما في تلك العملية ، وذلك بأن توصي بادخال تكنولوجيات معينة بالاستناد الى تحليل لتجارب مختلف البلدان النامية .

٦٦ ـ وتم التأكيد على ضرورة تجنب الازدواج غير الضروري للجهود ؛ وذكر انه ، تحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي الحفاظ على تعاون وثيق مع الاونكتاد ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وبرامج مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وأشير أيضا الى انه ، على الرغم من أن كثيرا من المقترحات الواردة في الفقرة ١٥ من تقرير الأمانة العامة تبدو ايجابية ، فقد صيغت صياغة واسعة وعامة ، وبقدر قليل من المعلومات الداعمة ، بحيث ان من المشكوك فيه ان كان المجلس سيتمكن من اقرار أي منها أو جميعها بشكل محدد .

٦٧ ـ وذكر أيضا ان الحاجة تدعو الى متابعة عملية من جانب الأمانة العامة للدراسات الافرادية الثلاث عشرة بشأن التكنولوجيا الصناعية المناسبة لضمان نشر المعلومات الواردة فيها بشكل فعّال الى المعاهد والصناعات المناسبة .

٦٨ ـ وذكر انه يتوجب على الأمانة العامة أن تتلقى موارد اضافية وافية لتعزيز أنشطتها في تنمية التكنولوجيا ونقلها . كما قدمت مقترحات بأن يطلب من الجمعية العامة أن تخصص مبلغا اضافيا للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ـ١٩٨١ . واقترح انه يمكن أيضا مناشدة الدول الأعضاء تقديم تبرعات اضافية لصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل تطوير التكنولوجيا ونقلها . واقترح أيضا أن تقدم اليونيدو مقترحات لتنفيذ مشاريع يموّلها الصندوق المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٦٩ ـ واقترح كذلك أن تقدم الأمانة العامة تقارير بانتظام الى المجلس عن سير أنشطتها في ميدان تطوير التكنولوجيا ونقلها .

Digitized by UNOG Library

٧٠ - وأحاط المجلس علما مع التقدير ، في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ ، بتقرير الأمانة العامة عن تطوير التكنولوجيا ونقلها (ID/B/242) وأقر التوجيهات العامة للبرامج الواردة فيه .

٧١ - وأكد المجلس انه ينبغي منح أولوية عالية لأنشطة اليونيدو التشغيلية والترويجية في تطوير التكنولوجيا الصناعية واختيارها واكتسابها وتكييفها ونقلها واستخدامها ، وذلك بغية تسهيل توليد تدفقات تكنولوجية متزايدة ومناسبة بقدر أكبر الى البلدان النامية ، ولتعزيز قدراتها التكنولوجية . وينبغي ، في هذا الصدد ، ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا .

٧٢ - وأوصى المجلس بأن تقوم الأمانة العامة بتوفير الموارد المناسبة وبأن تسعى أمانة اليونيدو بنشاط الى تقديم المشاريع المناسبة لتمويلها من الصندوق المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فضلا عن تمويلها من صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

٧٣ - وطلب المجلس من المدير التنفيذي أن يأخذ في الاعتبار الواجب ، في أعمال الأمانة العامة في هذا المجال ، الآراء والاقتراحات المبداة خلال الدورة الحالية للمجلس والدورة الثالثة عشرة للجنته الدائمة ، وأن يقوم على وجه الخصوص ، بتعزيز الترتيبات المؤسسية التي تمكّن الأمانة العامة من زيادة مساهمتها في تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية .

٧٤ - وقرر المجلس أن تقدم الأمانة العامة الى المجلس بانتظام تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج في ميدان تطوير التكنولوجيا ونقلها .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية

٧٥ - بدأ المجلس في جلسته ٢٧٧ المعقودة في ١٤ أيار/مايو ، نظره في البند ٩ من جدول الأعمال (١١) . وكان معروضا على المجلس ، أثناء مداولاته حول هذا البند ، تقرير المدير التنفيذي عن الأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٧٩ واحتمالات المستقبل (ID/B/241) .

٧٦ - واعرب عن القلق لكون مصروف المعلومات الصناعية والتكنولوجية لا يملك موارد تكفي لأن يضطلع بالأنشطة العديدة التي أقرها المجلس في جلسته السابقة وبأن أعماله ، كما ذكرت الأمانة ، متوقفة تقريبا .

٧٧ - وقيل انه سيكون أمرا مؤسفا ان لم تصل الى البلدان النامية معلومات تكنولوجية متاحة دون قيد أو شرط وتوجد حاجة ماسة اليها لمجرد عدم توفر وسيلة مناسبة لتوزيع المعلومات . واضيف ان من المفروض أن تكون الجهود التي يبذلها مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية بغية جعل سوق التكنولوجيا أكثر شفافية محل ترحيب لدى مصدّري ومورّدي التكنولوجيا على حد سواء . وقيل انه ينبغي علاج الحالة ، وتمكين المصرف من توسيع نطاق أنشطته بحيث تشمل القطاعات والمواضيع التي أوصى بها المجلس في دورته الثالثة عشرة (١٢) .

٧٨ - وأشير الى أن من المفروض أن يكون المصرف عنصرا هاما من عناصر الشبكة العالمية والدولية لتبادل المعلومات المنصوص عليها في قراري الجمعية العامة ٣١/١٨٣ و ٣٢/١٧٨ وفيما يتصل بالموضوع من التوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ وبالتالي ينبغي أن يوفر للمصرف الحد الأدنى من الموارد التي يحتاج اليها للاضطلاع بالمهام التي وكّلها اليه المجلس . وقيل ان فعالية مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية تتوقف على اقامة علاقات مع شبكات المعلومات القائمة بالأمم المتحدة ، وفقا لبرنامج النظام العالمي للمعلومات العلمية والتكنولوجية التابع لليونيسكو ، ومع شبكات المعلومات الاقليمية والوطنية .

٧٩ - واشير الى ضرورة أن يولى مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية قدرا أكبر من التركيز للتكنولوجيات التي تستحدث في البلدان النامية وتكون متاحة فيها والتي يرجح أن تلبي احتياجات عدد كبير من البلدان النامية ؛ وان هذه الفكرة تبرز بوضوح في اعلان وخطة عمل نيودلهي . وأضيف انه ينبغي توسيع نطاق أنشطة المصرف بحيث تشمل جمع ونشر المعلومات المتعلقة بتكنولوجيات الطاقة البديلة التي تهم البلدان النامية بصورة مباشرة .

---

(١١) ترد مداولات المجلس بشأن البند ٩ في الوثيقة : ID/B/SR.277، الفقرات ٢٣ - ٤١ ؛ والوثيقة : ID/B/SR.278 ، الفقرتان ٤ و ٥ .

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/34/16) ، الفقرات ١٥٢ - ١٥٤ .

Digitized by UNOG Library

٨٠ - واشير الى انه ينبغي اذا أمكن تمويل أنشطة مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية عن طريق اعادة البرمجة ، أى من الموارد التي اعتمدتها الجمعية العامة بالفعل ؛ وقيل انه ينبغي توصية الحكومات بتقديم المزيد من التبرعات الى صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لاستخدامها في الأغراض العامة وليس في أغراض محددة . واقترح أيضا تحويل الموارد من الصندوق المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، بغية استكمال عمل المصرف . وشدد على ضرورة أن يوصي المجلس الجمعية العامة بتخصيص موارد للصندوق كما سبق أن طلبت ذلك الأمانة العامة .

٨١ - وفيما يتعلق بشبكة تبادل المعلومات التكنولوجية ، أوضح ان أى جهاز لتبادل المعلومات المتعلقة بالشروط التعاقدية لربما كان مصدر قلق لناقلي التكنولوجيا ؛ وانه اذا اريد زيادة تطوير الشبكة ، فلا بد من تقديم معلومات من شأنها تبديد تلك المخاوف ؛ وان من الضرورى تأمين أن تؤدى الشبكة أعمالها باحترام تام للسرية ، وان تعالج المواد التي هي في متناول يد الجمهور . وقيل انه ينبغي أن يتاح رسميا قدر أكبر من معلومات أكثر تفصيلا عن عمليات مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية وشبكة تبادل المعلومات التكنولوجية من أجل التمكين من تقييم أعمالهما وتعزيز جهودهما وتبديد أية مخاوف .

٨٢ - واعرب أيضا عن رأى مفاده أن شبكة تبادل المعلومات التكنولوجية هي مثال بنّاء لأنشطة الأمانة العامة ؛ فهي تكتسب الآن شعبية متزايدة ، بعد أن كانت في الأصل مشروعا متواضعا .

٨٣ - واشير الى ضرورة أن تعطي " موجزات التنمية الصناعية " وغيرها من منشورات مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية صورة موضوعية ومتوازنة للدراية والقدرة التكنولوجيتين في جميع البلدان النامية ، وبالدرجة الأولى في القطاع العام ؛ والى ضرورة عدم استخدام تلك المنشورات لفائدة بعض الدول أو للاعلان عن بعض الشركات .

٨٤ - وأحاط المجلس علما مع التقدير ، في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ بتقرير المدير التنفيذى عن مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية : الأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٧٩ واحتمالات المستقبل (ID/B/241) .

٨٥ - وبعد أن أشار المجلس الى الجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، والى استنتاجات المجلس في دورته الثالثة عشرة (١٣) ، أوصى الجمعية العامة بتوفير الموارد اللازمة أثناء فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ للاضطلاع بالمهام الموكولة الى مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية . كما أوصى المجلس المدير التنفيذى بوضع اقتراحات محددة وبالسعي الى تخصيص موارد من الصندوق المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أجل تعزيز مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية .

---

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/34/16) ، الفقرات ١٥٢ - ١٥٤ .

Digitized by UNOG Library

٨٦ - وطلب المجلس من المدير التنفيذى أن يأخذ في الحسبان في الأعمال المقبلة للأمانة العامة ما أبدى من آراء واقتراحات بشأن مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية أثناء دورته الرابعة عشرة ، خاصة الآراء والاقتراحات المتعلقة بتوسيع نطاق أنشطة المصرف بحيث تشمل القطاعات المشمولة بنظام المشاورات والقطاعات التي درستها الندوة الدولية المعنية بالتكنولوجيا الصناعية الملائمة ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لضرورة التنسيق مع الأنشطة الأخرى ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة .

٨٧ - وطلب المجلس أيضا من المدير التنفيذى أن يقدم تقريرا شاملا عن هذا الموضوع الى المجلس في دورته الخامسة عشرة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان الناميـــة

٨٨ - بدأ المجلس نظره في البند ١٠ من جدول الأعمال (١٤) في جلسته ٢٧٦ المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٠ . وكان بين يدى المجلس ، أثناء مداولاته حول هذا البند ، تقرير أعدّه المدير التنفيذى عن دراسات أجرتها اليونيدو (ID/B/237) .

٨٩ - وقيل أن موضوع اعادة التوزيع لا يزال مصدر صعوبات نظرا الى تعقيده والى أن مفاهيم مختلف المجموعات بشأن تعريفه ونطاقه تختلف اختلافا كبيرا .

٩٠ - وقيل ان على أمانة اليونيدو أن تقوم بتعريف وتفسير مفهوم اعادة التوزيع تعريفا يتسع نطاقه على الدوام : فالدراسات والبحوث التي أجريت عن الموضوع مفيدة ، لكنها لم تتناول حتى الآن الا مجالا صغيرا ؛ لذا ينبغي توسيع نطاقها بطريقة منظمة استنادا الى اعلان وخطة عمل نيودلهي . وان من الضرورى أيضا أن تتضمن الوثائق ، على الأقل ، بيانا موجزا لمدى تأثير اعادة توزيع الصناعات على بعض البلدان النامية . وذكر ان من الضرورى أيضا اقامة طرق ملائمة لنشر المعلومات المتعلقة بفرص اعادة التوزيع المتاحة لصناعات كالصناعات التي جرى تناولها بموجب نظام المشاورات مع التركيز تركيزا خاصا على الصناعات التي تهم البلدان النامية على وجه خاص .

٩١ - وقيل ان البلدان المتقدمة النمو غالبا ما تستخدم الموارد استخداما غير حكيم لدعم صناعات ضعيفة الهياكل ولتأخير التعديل ؛ وان على الأمانة ، لذلك ، أن تسهر على أن تكون نتائج برامج أبحاثها متاحة لمتخذى القرارات في تلك البلدان لاعطائهم فكرة أفضل عن خيارات السياسة المتاحة لهم وعن احتياجات البلدان النامية . واضيف ان على الأمانة أن تولي خيارات السياسة هذه اهتماما وثيقا ، وأن توفر ، اذا أمكن ، دراسات وأمثلة افرادية لاستخدامها بنجاح . واشير الى انه ينبغي للأمانة أيضا أن تواصل دراساتها المتعلقة بفرص اعادة التوزيع على مستويات القطاعات والمنتجات وأن تواصل عملها في مجال تعيين شركات في البلدان المتقدمة النمو ترغب في التعاقد من الباطن لانتاج جزء من انتاجها في البلدان النامية ، وتستطيع القيام بذلك . كما قيل ان أنجع الطرق لزيادة حصة البلدان النامية في أى قطاع صناعي هي عن طريق الأبحاث السوقية للوقوف على ما تنتجه البلدان النامية ذاتها مما يريده المستهلكون الآخرون داخل وخارج تلك البلدان ؛ واشير الى أن ذلك ربما يشكّل الدفع الرئيسي لأنشطة اليونيدو في هذا الميدان .

---

(١٤) ترد مداولات المجلس حول البند ١٠ من جدول الأعمال في الوثيقة : ID/B/SR.274 ، الفقرات ١ - ٧٣ .

Digitized by UNOG Library

٩٢ - وفيما يتعلق بالدراسات التي أجريت حتى الآن بشأن اعادة التوزيع ، أشير الى أن هنالك تشديدا ملحوظا على البلدان المتقدمة النمو ؛ والى انه ينبغي أن تزيد الدراسات المقبلة من معالجة المشكلة من زاوية البلدان النامية ، وأن تركز أيضا على تحليل القيود التي تعوق عملية اعادة التوزيع . فاحدى العقبات التي تقف أمام اعادة التوزيع ، مثلا ، هي حجم أسواق البلدان النامية ؛ وينبغي أن تستطلع اليونيدو امكانية التعاون الاقليمي الذى ربما يوفر حلا لهذه المشكلة .

٩٣ - واشير الى أن نتائج بعض الدراسات القطرية المتعلقة باعادة التوزيع لا تعكس سياسات حكومات تلك البلدان . وقيل أيضا انه ينبغي لتقارير الأبحاث المتعلقة ببلدان منفردة ألا تصدر أحكاما أو توصيات ، وانما ينبغي أن تعرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالاتجاهات والسياسات العامة .

٩٤ - بيد انه ينبغي لليونيدو أن تحرص ، في أثناء عملها المتعلق بالأبحاث والدراسات ، على عدم ازدواجية العمل الذى يجرى الاضطلاع به في محافل أخرى . وقيل انه ينبغي الاضطلاع ببرنامج الأبحاث ضمن الميزانية القائمة لهذا البند .

٩٥ - واشير أيضا الى ان من شأن القاء نظرة فاحصة على الدراسات التي تم الاضطلاع بها حتى الآن أن يوفر الارشاد فيما يتعلق بالوجهة المقبلة لأنشطة اليونيدو في هذا المجال .

٩٦ - وقيل انه يمكن اعتبار أنشطة اليونيدو في ميدان اعادة توزيع الصناعات على انها جهد واع لمساعدة البلدان النامية على فك أسارها من الحلقة المفرغة المتمثلة في الفقر .

٩٧ - وقيل ان نقل القدرة الصناعية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية يشكّل جانبا هاما من هدف ليما الذى يسعى الى ايجاد ما نسبته ٢٥ في المائة من اجمالي الناتج الصناعي العالمي في البلدان النامية بحلول عام ٢٠٠٠ وهو ما ينبغي اعتباره مجرد أدنى حد أساسي يجب أن تبدأ عنده عملية اعادة توزيع الصناعات .

٩٨ - وقيل ان اعادة التوزيع مهمة أيضا لكونها تستطيع أن تؤدى الى زيادة القدرات الانتاجية للبلدان النامية وفي نهاية المطاف الى تأمين ليس فقط نمو التجارة الدولية وانما أيضا الاستقرار الاقتصادى والسلم في أوساط العمال في البلدان الصناعية . وأضيف ان عدة بلدان من البلدان النامية تجد أن من العسير عليها بدرجة متزايدة أن تسدد تكاليف وارداتها من المعدات والمواد الخام الصناعية المستوردة من البلدان المتقدمة النمو . وان هذه الواردات تسهم ، في الوقت ذاته ، في النموّ الاقتصادى ، وفي مستوى عال للعمالة وفي السلم في أوساط العمال في البلدان المتقدمة النموّ . بيد أن من المتوقع ألا تتمكن البلدان النامية من الاستمرار في استيراد البضائع من البلدان المتقدمة النمو ما لم تتخذ تدابير لزيادة حصيلة صادراتها . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي ازالة القيود المفروضة على التجارة وعلى الوصول الى الأسواق ، وزيادة القدرات الانتاجية في البلدان النامية في سياق الميزة النسبية الدينامية وتقسيم العمل الدولي . وقيل ان هذه الاعتبارات هي التي ينبغي أن تنظم اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النموّ الى البلدان النامية .

٩٩ - بيد انه شدّد على ضرورة القيام باعادة التوزيع على أساس احترام سيادة البلدان النامية وأمانيها المشروعة في تنمية مستقلة ؛ وعلى ضرورة عدم استخدام اعادة التوزيع ذريعة "لطرح" الصناعات في تلك البلدان أو لاستغلال اليد العاملة الرخيصة الموجودة فيها .

Digitized by UNOG Library

١٠٠ — وأكد على القول ان اعادة التوزيع ينبغي أن تكون عملية مفيدة للطرفين وتقوم على أساس الميزة النسبية . وقيل ان هنالك بعض الصناعات ، كالصناعات كثيفة اليد العاملة والصناعات التي تقوم على الزراعة ، التي ستكون أكثر قدرة على التنافس اذا ما أعيد توزيعها بنقلها الى البلدان النامية . وقيل أن القصد ليس ايقاع الفوضى في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ، وان نجاح عملية اعادة التوزيع يتوقف على الأخذ تدريجيا بتدابير تعاونية ، وعلى ايجاد سوق دولية مفتوحة .

١٠١ — وأوضح أيضا انه لما كانت عملية اعادة التوزيع تتوقف على الاستثمار الأجنبي وعلى اعادة توزيع الصناعات كثيفة اليد العاملة بنقلها الى البلدان النامية ، فانها لا يمكن أن تنجح الا اذا عرضت على المستثمرين الأجانب فرص استثمار مغرية .

١٠٢ — وطرح رأى مؤداه أن من شأن سياسات التجارة الحرة أن تؤدى دورا هاما في عملية التعديل الهيكلي . فقيل انه اذا ما فتحت الأسواق للواردات فان بالامكان توقع أن تتحول الموارد المحلية تدريجيا من صناعات أقل تنافسا الى صناعات لها ميزة نسبية . وأضيف ان البلدان النامية قد استفادت الى حد كبير من نمو التجارة والتغيرات التي طرأت على نظمها ؛ وان صادراتها من المصنوعات الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كانت أكثر العناصر دينامية في التجارة العالمية خلال السنوات الأخيرة ، وان من الجدير بالذكر ان بعض البلدان النامية التي أخذت باستراتيجيات نمو تقوم على التجارة كانت من بين أكثر البلدان نجاحا في توسيع اقتصاداتها ؛ أما فيما يتعلق بالبلدان ذات الاقتصاد السوقي — والكثير من البلدان النامية تدخل في هذه الفئة — فان الهدف الرئيسي للتعديل الهيكلي هو الكفاءة الاقتصادية ، التي تضمن أيضا ، عن طريق نظام التجارة الدولية ، النمو في الاقتصاد العالمي . وقيل انه لا يمكن التنبؤ بهذا التعديل الهيكلي أو توجيهه مركزيا في البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، وهو قد أخذ مجراه ، ويأخذ مجراه ، في عملية تغيير وتكييف دينامية .

١٠٣ — وقيل أيضا ان من الضرورى أن تكون اعادة التوزيع عملية تطوّرية نابعة من قوى السوق لا مسألة سياسة أو تفاوض على الصعيد الدولي . واضيف ان السياسات الحكومية تستطيع تيسير هذا النهج ولكن عليها أيضا أن تأخذ في الحسبان الهياكل الاقتصادية والغايات الاقتصادية والاجتماعية وغايات الأمن الوطنية ، بما في ذلك على وجه الخصوص حقوق القوى العاملة . وقيل ان نظم التجارة الحرة والاستثمار الحر تخدم مصالح الجميع لأنها تشجع التكيف مع التغيير الهيكلي ، بما في ذلك اعادة توزيع القدرة الانتاجية الممكنة بين البلدان وداخل كل بلد . واضيف أن جميع البلدان ، بما في ذلك البلدان النامية ، تقع على عاتقها مسؤوليات عن تحرير التجارة والاستثمار وكذلك عن التشجيع على التكيف في أسواقها الخاصة .

١٠٤ — كما دفع بحجة مؤداها انه اذا سمح لآليات السوق الحرة أن تتحكم في عملية اعادة التوزيع ، دون رقابة وتوجيه مناسبين من قبل الحكومات أو البلدان النامية ، فانها ستؤدى حتما الى اعادة توزيع التكنولوجيات والقدرات المتدهورة أو غير القادرة على المنافسة . وذكر أن بعض البلدان النامية حققت نتائج ايجابية في مجال مطالبة أرباب الأعمال الخاصة الأجانب بتطبيق سياسات اعادة توزيع تتمشى والاحتياجات والأولويات والقوانين المحلية ؛ وقيل ان هذا الاتجاه ينبغي أن يصبح عملية غير قابلة للانعكاس وأن يطبق في جميع البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

١٠٥ - وقيل ان اعادة توزيع الصناعات ستساعد البلدان النامية على تحقيق الاستقلال الاقتصادي اذا ما انتهج المجتمع الدولي ، وفي مقدمته البلدان النامية ذاتها ، السياسات التالية : (أ) ينبغي للبلدان النامية ، وخاصة حكوماتها ، أن تضطلع بدور رائد في مجال ادارة وتنظيم اعادة توزيع الصناعات بنقلها من البلدان المتقدمة النمو الى داخل أقاليمها . (ب) يجب أن تكون أنشطة الشركات عبر الوطنية والمصالح الخاصة الأخرى خاضعة لرقابة حكومية و/أو عامة صارمة ؛ وأن ينطبق الشيء ذاته أيضا على تحويل الأرباح العائدة من عملياتها . (ج) يجب أن تكون اعادة توزيع الصناعات بنقلها الى البلدان النامية تتمشى والسياسات والأولويات الحكومية ؛ وأن تكون موجهة نحو اقامة قدرات صناعية في مجال الصناعات الرئيسية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلد المستفيد . (د) يجب أن تتاح لمنتجات الصناعات المنقولة الى البلدان النامية امكانية الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو . وقيل أن قيام البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو بوضع مجموعة من الحواجز الجمركية وغير الجمركية في وجه المنتجات الآتية من الخارج انما يشكّل عقبة خطيرة أمام عملية التنمية الصناعية في البلدان النامية وكذلك أمام العلاقات الاقتصادية العادية بين بلدان الشرق والغرب .

١٠٦ - أحاط المجلس علما ، في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ بالتقرير المرحلي المقدم من المدير التنفيذي ، وعنوانه " اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية : دراسات أجرتها اليونيدو " (ID/B/237) ، وأكد من جديد أهمية اعادة التوزيع على النحو الموصوف في قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٨ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

١٠٧ - وأعرب المجلس عن تقديره للعمل الذي تم الاضطلاع به حتى الآن وأكد من جديد تأييده للمفهوم والنهج العامين اللذين اعتمدتهما الأمانة .

١٠٨ - وقرر المجلس أن تستمر الأمانة في تحسين وتعزيز برنامجها المتعلق باعادة توزيع الصناعات على غرار ما أقره المجلس في دورته الثالثة عشرة ، آخذة في الاعتبار الواجب ما يتصل بالموضوع من التعليقات والاقتراحات التي أبديت أثناء الدورة الرابعة عشرة للمجلس ، وأن تجرى دراسات مماثلة عن البلدان النامية وعن اسهام القطاع العام في اعادة توزيع الصناعة .

١٠٩ - وطلب المجلس من المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا شاملا عن التقدم المحرز في هذا الميدان الى المجلس في دورته الخامسة عشرة .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

دور القطاع العام في التنمية الصناعية

١١٠ - بدأ المجلس ، في جلسته ٢٧٤ المعقودة في ١٣ ايار/مايو ، النظر في البند ١١ من جدول الأعمال (١٥) . وكان معروضا على المجلس ، أثناء مداولاته في هذا البند ، تقرير أعده المدير التنفيذي عن القطاع العام والتنمية الصناعية في البلدان النامية (ID/B/238) .

١١١ - وقد أثنى المجلس على المدير التنفيذي لوضوح تقريره وتناوله المتوازن للموضوع . وقيل ان التقرير ذو قيمة كبيرة ، واقترح اعداد تقرير متابعة يعرض على المجلس في دورته الخامسة عشرة .

١١٢ - وقيل انه لم يعد ممكنا الشك في الدور الايجابي الذي يقوم به القطاع العام في تصنيع البلدان النامية . اما عن مسألة المدى الذي ينبغي أن يصل اليه القطاع العام في مشاركته في التنمية الصناعية ، فقد لوحظ ان هذه المسألة تتوقف الى حد كبير على النظام الاجتماعي - الاقتصادي السائد في كل بلد .

١١٣ - وذُكر أن جميع الحالات تتطلّب حدا أدنى من التدخل ؛ لأن مصالح القطاع الخاص لا تتفق دائما والمصلحة الوطنية ، كما أن توفير الهياكل الأساسية الصناعية لا يمكن أن يترك للمبادرة الفردية . وقيل أن أعمال البحث والاستحداث هي أيضا من المجالات المناسبة لتدخل القطاع العام ، نظرا الى ارتفاع تكلفتها وبسبب الطبيعة الاستراتيجية لهذه البحوث في بعض الأحيان ؛ كما ذكر أن المحافظة على المعايير تتطلب أيضا تدخل القطاع العام . وأضيف أن القطاع العام له دور هام يقوم به في تطوير تكنولوجيات ملائمة للموارد المحلية .

١١٤ - على أنه ذكر أنه ينبغي للقطاع العام أن ينسحب من المجالات التي يستطيع فيها القطاع الخاص الوفاء بالفرض على وجه مرض . وأشير الى أنه يتعين تطوير القدرة الادارية في القطاع العام في البلدان النامية للوصول بها الى المستوى المتحقق في القطاع الخاص .

١١٥ - وذُكر أنه ينبغي التوفيق بين الأهداف التجارية والأهداف الاجتماعية - الاقتصادية للمشاريع العامة ، وزيادة التنسيق فيما بين المشاريع الصناعية العامة وبين هذه المشاريع والمشاريع الخاصة . وأضيف أن التجربة أظهرت أن عملية التنمية الصناعية في مجملها يحفزها تأثير كل من القطاعين العام والخاص على الآخر . وقيل ان للقطاع العام أهمية خاصة بالنسبة الى البلدان النامية ، لأن هذه البلدان تحتاج الى التخطيط الدقيق المحدد في الأجلين القصير والمتوسط ؛ وان كان قد أضيف أن القطاع الخاص يسهم في كثير من الأحيان اسهاما هاما في نجاح الأنشطة الحكومية في مجال التنمية وخاصة في المناطق الريفية . وذكر أنه ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، لهذا السبب ، أن تجرى دراسات افرادية وتحليلات لمشاريع القطاع العام الناجحة وغير الناجحة ، على غرار ما طلبه المجلس في دورته السابقة .

---

(١٥) تنعكس مداولات المجلس بشأن البند ١١ من جدول الأعمال في الوثيقة ID/B/SR.274 ، الفقرات ٧٤ - ٨٣ ، والوثيقة ID/B/SR.275 ، الفقرات ١ - ٢٦ .

Digitized by UNOG Library

١١٦ — وقد ذكر ، في هذا الصدد ، أن تقرير المدير التنفيذي يشير الى الأخطار الكثيرة التي يمكن أن تتعرض لها التنمية بسبب المبالغة في الاعتماد على القطاع العام . وذكر ان جميع المشاريع الصناعية ، سواء منها العامة والخاصة تواجه أسئلة رئيسية مثل الأسئلة المتعلقة باختيار التكنولوجيا والاستخدام الكفء للموارد النادرة وتقييم الأداء ؛ وأضيف أنه ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تتصدى لتلك القضايا المشتركة الهامة وألّا تؤثّر بطريقة مصطنعة أسلوبا معينا من أساليب الملكية الصناعية على أسلوب آخر . وقيل ان أعمال اليونيدو في هذا الشأن ينبغي أن تتركز على دور القطاع العام بالنسبة الى القطاعات الأخرى ، وأن تسير في الاتجاه الذي حدده قرار الجمعية العامة ١٣٧/٣٤ . وذكر أن هذه الأعمال ينبغي أن تكون عملية لا نظرية ، وان تستهدف مساعدة البلدان التي لديها صناعات يملكها القطاع العام على ادارة هذه الصناعات بطريقة أكثر كفاءة .

١١٧ — وقد أُعرب عن التأييد الواسع للنتائج التي توصل اليها اجتماع فريق الخبراء كما انعكست في تقرير المدير التنفيذي ، وخاصة دعوة البلدان النامية الى اعلان مبرر واضح للمشاريع الصناعية العامة واعلان أدوار محددة لهذه المشاريع .

١١٨ — وقيل انه ينبغي ، في الوقت الذي يمكن فيه تأييد المقترحات المحددة التي وضعها اجتماع فريق الخبراء الذي عقد في عام ١٩٧٩ بشأن دور القطاع العام في تصنيع البلدان النامية ، أن تقوم اليونيدو بدراسات تتناول : دور القطاع العام في البلدان النامية في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه البلدان ؛ ودوره في تعزيز التعاون بين البلدان النامية في معالجة الموارد المعدنية وتسويق المنتجات المعالجة ؛ ودوره في زيادة تراكم رأس المال وتمويل التنمية الصناعية ؛ ودوره في اكتساب التكنولوجيا الحديثة وفي تكييفها .

١١٩ — وأشير الى أن القرارات الخاصة باختيار استراتيجيات التصنيع مسألة متروكة تماما لكل بلد على حدة ، ولكن اليونيدو تستطيع تسهيل اتخاذ هذه القرارات بتوفير المعلومات عن خبرات البلدان الأخرى وخاصة البلدان الاشتراكية . وذكر انه لا ينبغي تجاهل كون كثير من البلدان الاشتراكية واجهت أو لا تزال تواجه مشاكل مماثلة لمشاكل البلدان النامية ؛ وقيل على وجه التأكيد أن كثيرا من خبرات هذه البلدان تهم كذلك البلدان ذات الاقتصاد المختلط .

١٢٠ — وقيل ان عمل اليونيدو في مجال القطاع العام ينبغي ان يشمل أيضا التعاونيات الصناعية . وأضيف ان القطاع التعاوني يستطيع المساعدة في حل عدد من مشاكل البلدان النامية ، باجتذاب رؤوس الأموال المحلية وتوسيع نطاق المشاريع وزيادة انتاجيتها . كما قيل ان القطاع التعاوني يستطيع أيضا حل المشاكل الاجتماعية ، وخاصة في المناطق الريفية ، باتاحة العمل للعمال الزراعيين في غير مواسم العمل وبموازنة موجة الهجرة من الريف الى المدن . وأضيف أن تنمية القطاع التعاوني يمكنها أيضا أن تساعد على اعادة تنشيط مراكز الصناعة في المدن . وقيل ان على الأمانة أن تراعي في عملها زيادة التركيز على دور القطاع العام في تعبئة الموارد الداخلية للتنمية وفي الاسهام في توزيع الدخل توزيعا أكثر عدالة .

١٢١ — واقترح أن تصدر الأمانة العامة استبيانا لزيادة المعلومات عن هذا الموضوع .

١٢٢ — وأحاط المجلس علما ، في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ ايار/مايو ١٩٨٠ ، بتقرير المدير

Digitized by UNOG Library

التنفيذى عن القطاع العام والتنمية الصناعيـة في البلدان النامية (ID/B/238) وطلب من المديـــر التنفيذى أن يأخذ في الاعتبار ، فيما يتعلق بعمل الأمانة مستقبلا ، الآراء والمقترحات التي أعـرب عنها خلال مناقشته لهذه المسألة مع المراعاة الواجبة لتجربة القطاع العام وأهميته في عملية التصنيـــع بوجه عام في البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

ادماج المرأة في عملية التنمية

١٢٣ - بدأ المجلس ، في جلسته ٢٧٨ المعقودة في ١٥ ايار/مايو ، النظر في البند ١٢ من جدول الأعمال (١٦) . وكان معروضا على المجلس أثناء مداولاته في هذا البند التقرير الذى أعده المدير التنفيذى عن أنشطة اليونيدو في عام ١٩٧٩ الرامية الى زيادة اشتراك المرأة في التنمية الصناعية (ID/B/236) .

١٢٤ - وكان هناك اعراب واسع النطاق عن الارتياح لانشاء فريق عامل مشترك بين الشّعب داخل الأمانة العامة يعنى بادماج المرأة في عملية التنمية الصناعية ، وهو الفريق الذى سيقوم ، في جملة أمور ، بوضع برنامج شامل لادماج المرأة في عملية التنمية الصناعية في البلدان النامية ويبقي قيد الاستعراض الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة العامة في هذا المجال .

١٢٥ - وأُعرب عن الترحيب بالاقتراح الخاص بعقد سلسلة من الاجتماعات لأفرقة من الخبراء استعدادا للاجتماع السياسي - التقني لمتابعة الاجتماع التحضيرى المعني بدور المرأة في عملية التصنيع . كما قيل انه ينبغي عقد اجتماع المتابعة عند أول فرصة تسنح بعد المؤتمر العالمي القادم لعقد الأمم المتحدة للمرأة والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة .

١٢٦ - وقيل ان برنامج اليونيدو لادماج المرأة في التنمية الصناعية يبدو بوجه عام برنامجا واقعيا . كما قيل ان مشاريع المساعدة التقنية التي تستهدف بوجه خاص اشتراك المرأة قد تكون مفيدة في الحالات المعينة التي توضع هذه المشاريع لمواجهتها ، ومع ذلك ينبغي بذل جهود متصلة وممتدة لادماج المرأة - كمشاركة ومستفيدة - في جميع جهود التنمية الصناعية التي تقوم بها اليونيدو .

١٢٧ - وقيل ان النساء ، في المرحلة الراهنة من مراحل التطور العالمي ، يؤلفن واحدة من أكبر الفئات الاجتماعية وأكثرها دينامية ، وأنهن يسهمن اسهاما خلّاقا في تقدم البشرية المادى والاجتماعي والفكرى . ولذا فان ادماج المرأة لا يمكن أن يفصل عن مهمة ضمان المساواة لها في الحقوق السياسية والاجتماعية .

١٢٨ - وذكر ان مما يؤسف له ان اليونيدو مضطرة الى الاعتماد على التبرعات في تمويل المشاريع التي تستهدف تشجيع ادماج المرأة في عملية التنمية ، وأضيف ان هذه المشاريع ينبغي أن تمول من الميزانية العادية لليونيدو ومن موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

١٢٩ - وأُكد انه ينبغي لليونيدو أن توجه عناية خاصة الى تدريب المرأة . وذُكر أن قسم التدريب بالمنظمة ينبغي أن ينشئ وحدة خاصة لهذا الغرض . وقيل ان مثل هذه البرامج التدريبية ينبغي تنفيذها وخاصة في المجالات التي يغلب أن تكون مشاركة المرأة فيها مشاركة واسعة النطاق نسبيا .

---

(١٦) تنعكس مداولات المجلس بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال في الوثيقة : ID/B/SR.278 ، الفقرات ١١ - ٧٨ ، والوثيقة : ID/B/SR.279 ، الفقرات ١ - ٦ .

Digitized by UNOG Library

١٣٠ — وذُكر ان برنامج اليونيدو لادماج المرأة في عملية التنمية برنامج يستحق الثناء ، ولكن الأنشطة التي تدخل في هذا البرنامج اقتصرت بوجه عام حتى الآن على اطار نظرى وأن هذا الوضع يحتاج الى تصحيح . وقيل أيضا ان الأمر يقتضي الشروع في تنفيذ برامج خاصة في البلدان النامية لزيادة مهارات المرأة وخاصة في المجالات التي شاركت فيها المرأة فعلا على نطاق واسع .

١٣١ — وأشير الى أن اليونيدو أخذت تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العمل على زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية . وترى المنظمة الأخيرة أن تحقيق زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في عملية التنمية يتطلب اجراء دراسة عن المشاريع القطرية الراهنة ، كما ينبغي تنظيم بعثات قطرية حيث تتوفر الموارد من الرقم الارشادى للتخطيط وحيث يمكن اعادة برمجة هذه الموارد .

١٣٢ — وذكر ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي قام ، بالتعاون مع وكالاته المنفذة ، باعداد دراسات موجزة اقليمية لتكون أساسا لاختيار البلدان التي تجرى عليها دراسات افرادية والبلدان التي توفد اليها بعثات خاصة ؛ كما ذكر ان اليونيدو شاركت في البعثات القطرية وساعدت الحكومات في برمجة الموارد الى أنشطة (مثل الصناعات المنزلية والصناعات الريفية) تستهدف زيادة مشاركة المرأة في عملية التصنيع . وقيل ان العمل يتم على مستوى عملي الى أبعد حد ، وان البرامج والمشاريع الراهنة يعاد توجيهها بغرض تحسين أحوال المرأة وزيادة دورها في عملية التنمية في العالم الثالث . وأضيف ان من الحقائق الهامة التي ظهرت من خلال العمل الذى اضطلع به انه في الوقت الذى تبدى فيه جهات التخطيط والحكومات استعدادها لأن تدرج في برامجها الشاملة برامج تستهدف زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية ، لا تزال توجد حواجز معينة أمام مشاركة المرأة في بعض الأنشطة كالتصنيع والتخطيط . وقيل انه ما لم تتم ازالة هذه الحواجز ، وما لم تصبح المرأة قادرة على المشاركة الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلدها ، فلن يحرز تقدم كبير نحو تحقيق النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

١٣٣ — وذكر ، فيما يتعلق بتعيين المرأة في الرتب الفنية بالأمانة ، أن من الصعب قبول الحجة التي بسطت في الوثيقة ID/B/236 والتي تعزو انخفاض تمثيل المرأة في هذه الرتب الى ارتفاع درجة التقنية والتخصص في الوظائف التي تقوم بها اليونيدو . وقيل ان عمل اليونيدو في معظم الحالات هو ، على العكس من ذلك ، عمل ملائم للمرأة بوجه خاص ، ولذلك يبدو أن ما بذلته الأمانة من جهود لتوظيف المرأة لم يكن بالكثافة الكافية ، وأعرب عن الأمل في تحقيق نتائج أفضل في المستقبل .

١٣٤ — وقيل ان الوثيقة ID/B/236 تشير الى قرار بزيادة عدد النساء الموظفات في اليونيدو بنسبة ٢٥ في المائة وأن مما يتعارض مع روح هذا القرار ان يعامل وكأنه تنازل ، وان يقتصر الأمر على جمع اعداد الموظفات في محاولة لبلوغ الهدف المحدد . وأضيف انه يتعين زيادة عدد النساء الموظفات في اليونيدو ، لا كتنازل بل كحق ، على جميع مستويات المنظمة . وقيل أنه لا مبرر للرأى الذى أعرب عنه في وثيقة الأمانة ومؤداه أنه لا يمكن تحقيق شيء يذكر لتحسين تمثيل المرأة في الفئة الفنية قبل نهاية عام ١٩٨١ نظرا لطول اجراءات التوظيف أو لما يدّعى به من وجود صعوبة في العثور على المرشحات المؤهلات .

Digitized by UNOG Library

١٣٥ - وذكر ان من الضرورى انشاء جهاز لتقييم ما لمشاريع المساعدة التقنية التي تنفذ في البلدان النامية من آثار فيما يتعلق بالمرأة .

١٣٦ - وحث المدير التنفيذى على التوصية لدى الأمين العام بأن يؤذن له بتفسير القيود المفروضة على توظيف مواطني البلدان الزائدة التمثيل تفسيرا مرنا كوسيلة لتنفيذ القرارات والتوصيات المختلفة الخاصة بتوظيف المرأة في الفئة الفنية بما فيها قرار الجمعية العامة ٣٣/١٤٣ . واقترح ان يطلب من الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية القادمة تعديل هذه القيود فيما يتعلق بالمرأة كخطوة عملية نحو الهدف الهام الذى يتمثل في ادماج المرأة في عملية التصنيع .

١٣٧ - وحث المجلس ، في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ ايار/مايو ١٩٨٠ ، على الاسراع بالتنفيذ الفعال لجميع النصوص الواردة في القرار ID/CONF.4/RES.1 بشأن المرأة والتصنيع وهو القرار الذى اعتمده المؤتمر العام الثالث لليونيدو . وأعرب المجلس ، في هذا الصدد عن ادراكه لضرورة تعزيز التدابير اللازمة لاشراك وادماج السكان ، والمرأة بوجه خاص ، اشراكا وادماجا كاملين في عملية التصنيع على جميع المستويات .

١٣٨ - وفي الجلسة نفسها أحاط المجلس علما مع التقدير بالتقرير المقدم عن أنشطة اليونيدو في عام ١٩٧٩ الرامية الى زيادة اشراك المرأة في عملية التنمية الصناعية (ID/B/236) .

١٣٩ - وأكد المجلس ضرورة اعطاء دفعة خاصة لأنشطة الفريق العامل المشترك بين الشعب والمعني بادماج المرأة في عملية التنمية الصناعية ، وطلب من المدير التنفيذى أن يقدم اليه تقريرا في دورته الخامسة عشرة عما يحرزه الفريق العامل من تقدم .

١٤٠ - ووافق المجلس على أن تعقد سلسلة اجتماعات للأفرقة العامة تتناول فيها بعض الموضوعات المحددة التي تم ابرازها في الاجتماع التحضيرى الذى عقد في عام ١٩٧٨ بشأن دور المرأة في التصنيع ، ودعا المدير التنفيذى الى تقديم تقرير مرحلي عن اعداد هذه الاجتماعات لينظر فيه المجلس في دورته الخامسة عشرة .

١٤١ - كما دعا المجلس المدير التنفيذى الى القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد الاجتماع السياسي - التقني لمتابعة الاجتماع التحضيرى الذى عقد في عام ١٩٧٨ وأن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع الى المجلس في دورته الخامسة عشرة .

١٤٢ - وكرر المجلس طلبه من المدير التنفيذى أن يقدم تقريرا عن ادماج المرأة ومشاركتها في عملية التنمية الصناعية الى المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، وهو المؤتمر الذى يعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٨٠ . كما طلب المجلس من المدير التنفيذى أن يقدم اليه في دورته الخامسة عشرة تقريرا عن أثر المؤتمر على أنشطة اليونيدو .

١٤٣ - وأكد المجلس ضرورة تكثيف عملية توظيف المرأة في جميع الرتب بالأمانة والاسراع بهذه العملية .

١٤٤ - كذلك طلب المجلس من المدير التنفيذى أن يأخذ في اعتباره عند تنفيذ المقررات والتوصيات ذات الصلة للمؤتمر العام الثالث لليونيدو الآراء والمقترحات التي أعربت عنها الوفود في الدورة الرابعة عشرة بهدف ادماج المرأة في عملية التنمية الصناعية .

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى عشر

نظام المشاورات

١٤٥ - بدأ المجلس ، في جلسته ٢٨٠ المعقودة في ١٧ ايار/مايو ، النظر في البند ١٣ من جدول الأعمال (١٧) . وكان معروضا على المجلس أثناء مداولاته في هذا البند ، تقرير أعده المدير التنفيذى عن نظام المشاورات (ID/B/235) ؛ و " تقرير فريق الخبراء المخصص المشترك بين الاونكتاد واليونيدو والمعني بالجوانب التجارية المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي " (ID/B/234 و Add.1) ؛ و " مشروع القواعد الاجرائية لنظام المشاورات " (ID/B/CRP.80-1) .

١٤٦ - وفي الجلسة نفسها قدم رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية (أنظر الفصل الأول ، الفقرة ١٤) تقريرا شفويا عن سير عمل الفريق .

١٤٧ - وفي الجلسة ٢٨١ المعقودة في ١٩ ايار/مايو ١٩٨٠ :

ألف - نظام المشاورات (١٨)

أولا

١٤٨ - أحاط المجلس علما بأنه ، نظرا لوجود موارد مخصصة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، ستجرى في فترة السنتين هذه ستة اجتماعات مشاورات (تتناول الجلود والمنتجات الجلدية ، والأسمدة ، والمواد الصيدلية ، والبتروكيماويات ، والسلع الانتاجية ، وتجهيز الأغذية) ؛ وكان من المفهوم أن المشاورات الخاصة بتدريب القوى العاملة الصناعية ستجرى أيضا في فترة السنتين هذه اذا سمحت الموارد بذلك .

١٤٩ - وأحاط المجلس علما بالمرحلة التي وصلت اليها الاستعدادات الخاصة بالمشاورات التي ستجريها الأمانة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ وبالمشاورات الخمس المنتظر اجراؤها في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

١٤٠ - وأحاط المجلس علما بتوصيات اجتماع المشاورات الأول بشأن الآلات الزراعية ، وأذن بعقد اجتماع مشاورات اقليمي بشأن صناعة الآلات الزراعية في افريقيا .

---

(١٧) تنعكس مداولات المجلس بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال في الوثيقة ID/B/SR.280 ، الفقرات ١ - ١٠ و ١٥ - ٢٠ .

(١٨) للاطلاع على بيان الفريق " باء " فيما يتعلق بالنتائج التي تم التوصل اليها بتوافق الآراء ، أنظر الفصل السادس عشر ، اعتماد تقرير الدورة الرابعة عشرة ، الفقرات ١٦٨-١٧١ ، والوثيقة ID/B/SR.281 ، الفقرات ٥٢ - ٦١ .

Digitized by UNOG Library

ثانيا

١٥١- (أ) قرر المجلس أن يكون نظام المشاورات وسيلة الى جعل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بمثابة محفل تجرى فيه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اتصالاتها ومشاوراتها الموجهة نحو تصنيع البلدان النامية .

(ب) وقرر المجلس أن تتيح هذه المشاورات أيضا اجراء مفاوضات بين الأطراف التي يعنيها الأمر بناء على طلبها ، اما في نفس الوقت الذى تجرى فيه المشاورات أو في وقت لاحق لها .

١٥٢- وقرر المجلس أن يكون بين المشتركين من كل بلد من البلدان الأعضاء مسؤولون حكوميون وممثلون للصناعة وللعمال ولجماعات المستهلكين وغيرهم على نحو ما تراه كل حكومة مناسبا .

١٥٣ - وقرر المجلس انشاء نظام دائم للمشاورات تتوافر فيه الخصائص الرئيسية التي ورد شرحها فيما سبق من الفقرات وفي المقررات السابقة التي اتخذها المجلس في دورتيه الحادية عشرة والثانية عشرة فيما يتعلق بتوافق الآراء واعداد التقارير .

١٥٤ - وقرر المجلس أن ينقح مشروع القواعد الاجرائية لنظام المشاورات بحيث تؤخذ في الاعتبار التطورات التي جدّت في دورته الرابعة عشرة ، وان يجرى رئيس المجلس ، لهذا الغرض ، ما ينبغي من المشاورات مع الدول الأعضاء قبل تقديم المشروع المنقح عن طريق اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة عشرة لينظر فيه المجلس ويعتمده في دورته الخامسة عشرة .

١٥٥ - وأحاط المجلس علما باقتراح انشاء لجنة معنية بالمشاورات كهيئة فرعية للمجلس ووافق على ان يكون هذا الاقتراح محل مزيد من البحث .

باء - فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو (١٨)

١٥٦ - اذن المجلس باتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع ثان لفريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمعني بالجوانب التجارية والمتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي في أوائل ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني عشر

المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية

١٥٧ - بدأ المجلس ، في جلسته ٢٧٨ المعقودة في ١٥ أيار/مايو ، في النظر في البند ١٤ من جدول الأعمال (١٩) . وكان معروضا على المجلس ، أثناء مداولاته بشأن هذا البند ، مذكرة مقدمة من المدير التنفيذي تتضمن طلبات مقدمة من منظمات حكومية دولية ومنظمات دولية غير حكومية (ID/B/239 و Corr.1) .

ألف - النظر في طلبات المنظمات الحكومية الدولية

١٥٨ - قام المجلس أولا بدراسة طلبات للارتباط بانشطة اليونيدو مقدمة من خمس منظمات حكومية دولية هي المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية ، والمجلس الدولي لزيت الزيتون ، واتحاد نهر مانو ، ومركز البحث والتدريب في الشؤون الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الاسلامية ، ورابطة تنمية الأرز في غرب افريقيا .

١٥٩ - وفي جلسته ٢٧٨ المعقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠ ، وافق المجلس على منح المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية ، والمجلس الدولي لزيت الزيتون ، واتحاد نهر مانو ، ومركز البحث والتدريب في الشؤون الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الاسلامية ورابطة تنمية الأرز في غرب افريقيا المركز المنصوص عليه في المادة ٧٥ من النظام الداخلي .

باء - النظر في الطلبات المقدمة من المنظمات الدولية غير الحكومية

١٦٠ - اجتمعت في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠ لجنة مخصصة تتألف من أعضاء مكتب المجلس والمدير التنفيذي ودرست الطلبات المقدمة من ثماني منظمات دولية غير حكومية للحصول على المركز الاستشاري لدى اليونيدو والواردة في الوثيقة ID/B/239 والاضافة ١ . وأوصت اللجنة المخصصة بأن يمنح المجلس، وفقا لاجراءاته المتبعة لمنح المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بتشجيع التنمية الصناعية (٢٠) ، المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية الثماني التالية :

---

(١٩) ترد مداولات المجلس بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال في الوثيقة : ID/B/SR.278، الفقرات ٦ - ١٠ .

(٢٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/7215) ، المرفق الرابع .

Digitized by UNOG Library

الاتحاد العربي للسكر

الرابطة الأمريكية للمعارض الدولية

رابطة أصحاب المصانع في أمريكا اللاتينية

نادى داكار

اللجنة الدولية الكهربائية التقنية

الاتحاد الدولي للعلوم والتكنولوجيا الغذائية

المعهد البتروكيميائي لأمريكا اللاتينية

مركز " بيومانزو " الدولي للبحوث في مجال الموئل

١٦١ — وفي جلسته ٢٧٨ المعقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠ ، وافق المجلس على توصية اللجنة المخصصة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث عشر

جداول الأعمال المؤقتة للدورة الاستثنائية الثانية والدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الدائمة

١٦٢ - نظر المجلس في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ في البند ١٥ من جدول الأعمال (٢١) واعتمد جداول الأعمال المؤقتة للدورة الاستثنائية الثانية والدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية وللدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الدائمة كما يلي :

جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثانية لمجلس التنمية الصناعية

١ - افتتاح الدورة .
٢ - اقرار جدول الأعمال .
٣ - برنامج العمل المنقح لعام ١٩٨١ .
٤ - اعتماد تقرير الدورة الاستثنائية الثانية .
٥ - اختتام الدورة الاستثنائية الثانية .

جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية

١ - افتتاح الدورة .
٢ - انتخاب اعضاء المكتب .
٣ - اقرار جدول الأعمال .
٤ - المناقشة العامة .
٥ - تقارير اللجنة الدائمة .
٦ - متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيدو .

---

(٢١) ترد مداولات المجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الوثيقة: ID/B/SR.281، الفقرات ٧٣ - ١١٣ .

Digitized by UNOG Library

٧ - متابعة مقررات وتوصيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية عشرة ذات الصلة ، بالتنمية الصناعية .

٨ - برنامج المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية .

٩ - اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية .

١٠ - نظام المشاورات .

١١ - صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

١٢ - الترتيبات المؤقتة بشأن زيادة الاستقلال الذاتي لليونيدو .

١٣ - ادماج المرأة في عملية التنمية .

١٤ - تطوير التكنولوجيا ونقلها .

١٥ - مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية .

١٦ - المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية .

١٧ - جداول الأعمال المؤقتة للدورة السادسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية وللدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة الدائمة .

١٨ - مواعيد وأماكن انعقاد الدورة السادسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة الدائمة .

١٩ - اعتماد تقرير الدورة الخامسة عشرة .

٢٠ - اختتام الدورة السادسة عشرة .

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة الدائمة

١ - افتتاح الدورة .

٢ - اقرار جدول الأعمال .

٣ - متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيدو :

(أ) التكنولوجيا الصناعية ؛

(ب) التكنولوجيا الصناعية المتصلة بالطاقة ؛

(ج) الانتاج الصناعي ؛

(د) تنمية الموارد البشرية ؛

(هـ) تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا .

Digitized by UNOG Library

٤ — برنامج العمل المنقح لعام ١٩٨١ .

٥ — التنسيق .

٦ — المساعدة التقنية المقدمة الى الشعب الناميبي .

٧ — المساعدة التقنية المقدمة الى الشعب الفلسطيني .

٨ — عقد التنمية الصناعية لافريقيا .

٩ — القواعد الاجرائية لنظام المشاورات .

١٠ — اعتماد تقرير الدورة الرابعة عشرة .

١١ — اختتام الدورة الرابعة عشرة .

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة

١ — افتتاح الدورة .

٢ — انتخاب أعضاء المكتب .

٣ — اقرار جدول الأعمال .

٤ — أنشطة اليونيدو في عام ١٩٨٠ :

(أ) موجز الأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٨٠ : تقرير المدير التنفيذي ؛

(ب) الميزانية البرنامجية لفترة السنتين للفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ ؛

(ج) الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٩ ؛

(د) البرنامج العادي للتعاون التقني .

٥ — التقييم :

(أ) التقرير المرحلي عن تصميم النظم ؛

(ب) التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٦ — اعتماد تقرير الدورة الخامسة عشرة .

٧ — اختتام الدورة الخامسة عشرة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع عشر

مواعيد وأماكن انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية والدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية والدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الدائمة

١٦٣ - نظر المجلس في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ في البند ١٦ من جدول الأعمال (٢٢).

١٦٤ - وفي الجلسة ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ ، قرر المجلس :

(أ) أن يعقد الدورة الاستثنائية الثانية للمجلس في فيينا في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ؛

(ب) أن يعقد الدورة العادية الخامسة عشرة للمجلس في فيينا في الفترة من ١٥ الى ٢٩ أيار/مايو ١٩٨١ ؛

(ج) أن يعقد الدورة الرابعة عشرة للجنة الدائمة في فيينا في الفترة من ١٣ الى ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ؛

(د) أن يعقد الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة في فيينا في الفترة من ٧ الى ١٤ أيار/مايو ١٩٨١ .

---

(٢٢) ترد مداولات المجلس بشأن البند ١٦ من جدول الأعمال في الوثيقة : ID/B/SR.281 ، الفقرات ٧٣ - ١١٣ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس عشر

ادراج دومينيكا وسانت لوسيا في قائمة الدول جيم المرفقة بقرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د - ٢١)

١٦٥- قررت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، في قرارها ٣٢/٩٧ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ادراج دومينيكا وسانت لوسيا في القائمة جيم الواردة في مرفق قرارها ٢١٥٢ (د - ٢١) .

١٦٦- وأحاط المجلس علما ، في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ ، بقرار الجمعية العامة المشار اليه في الفقرة السابقة تمشيا مع الجملة الأخيرة من الفقرة ٤ من القسم الثاني من قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د - ٢١) المنشئ لليونيدو .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس عشر

اعتماد تقرير الدورة الرابعة عشرة

١٦٧- شرع المجلس في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ ، في النظر في البند ١٧ من جدول الأعمال وهو اعتماد التقرير عن أعمال دورته الرابعة عشرة (٢٣) .

١٦٨- وفي الجلسة نفسها ، وبعد اعتماد النتائج المتعلقة بنظام المشاورات (أنظر الفقرات ١٤٧ - ١٥٥ أعلاه) قال وفد واحد متكلما باسم المجموعة باء وطالبا ايراد بيانه في تقرير المجلس، أنه ينبغي ، كقاعدة ، الاضطلاع بالأنشطة الاقليمية للأمم المتحدة تحت رعاية اللجان الاقليمية ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ؛ ولذلك ، ينبغي أن يعقد اجتماع المشاورات الاقليمي بشأن صناعة الآلات الزراعية في افريقيا بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وأضاف الوفد أن المجموعة باء تفهم أن هذا الاجتماع ، شأنه شأن جميع اجتماعات المشاورات التي تعقدها اليونيدو ، سيكون مفتوحا للمشتركين من جميع البلدان .

١٦٩- وفيما يتعلق بالنتائج المتعلقة بفريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو المعني بالجوانب التجارية والمتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي (أنظر الفقرة ١٥٦ أعلاه) ، وجه الوفد الانتباه الى البيان الذى أدلت به بلدان المجموعة باء في الدورة العشرين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد كما هو ملخص في الوثيقة ID/B/234/Add.1 . وأضاف الوفد أن بلدان المجموعة باء تود التشديد على أن من المهم أن يظل فريق الخبراء ، وبرنامج الدراسة الذى طلبه ، في نطاق الولاية المحددة وأن يعقد الاجتماع المقبل لفريق الخبراء في أوائل عام ١٩٨١ بهدف اعداد التقرير النهائي .

١٧٠- وتكلم الوفد باسم الولايات المتحدة فأشار الى أن هذا البلد يرى أن نظاما للمشاورات غير رسمي ويكون له طابع غير حكومي دولي يمكن أن يكون أداة فعالة للتعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حل المشاكل العلمية للتصنيع .

١٧١- وأعلن الوفد أن الولايات المتحدة انضمت الى بقية أعضاء المجلس في توافق الآراء على اعتماد النتائج المتعلقة بنظام المشاورات ؛ غير أنه فيما يتعلق بالفقرة ١٥١ (ب) ، فهم أن هذه الفقرة تسلم بأنه في حين قد تجرى مفاوضات بين بعض المشتركين في اجتماع مشاورات على هامش الاجتماع، لا تنص على مفاوضات شاملة ، أو قطاعية أو حكومية دولية في المشاورات . وقال الوفد أن الغرض من المشاورات وتركيزها ينبغي أن يستمر في كونه على وجه التحديد ما يعنيه الاسم ، أى تشاورا وليس تفاوضا . ولا يمكن للجهود المبذولة لتحويل المشاورات الى مفاوضات حكومية دولية الا أن تقلل من اهتمام القطاع الخاص في الاشتراك وفي النهاية أن تؤدى الى عدم قدرة الولايات المتحدة على الاشتراك .

---

(٢٣) ترد مداولات المجلس بشأن البند ١٧ من جدول الأعمال في الوثيقة: ID/B/SR.281 ، الفقرات ٣ - ٣٦ و ١٤٠ - ١٤٢ .

Digitized by UNOG Library

١٧٢- وفي الجلسة ٢٨١ ، بعد اعتماد النتيجة المتعلقة بمتابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيدو (أنظر الفقرة ٥٤ أعلاه) قال وفد يتكلم باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وباسم اليونان ، ويؤيده وفد آخر ، انه على الرغم من أن الاتحاد اضطر الى التصويت ضد إعلان وخطة عمل نيودلهي ، فانه ينظر الى أعمال اليونيدو الأخرى بروح ايجابية وبناءة .

١٧٣- وقال الوفد ان الاتحاد سيستمر في الاسهام اسهاما كبيرا فيما تبذله البلدان النامية من جهود من أجل التصنيع . وأشار الوفد الى أن ما يزيد عن ثلث مجموع المعونة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية في السنتين السابقتين جاء من الاتحاد .

١٧٤ - وأضاف الوفد أن الجهود التي بذلها الاتحاد في المحافل المتعددة الأطراف لم تكن أقل أهمية ذلك اذ قدمت الدول الأعضاء فيه أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع التبرعات المعقودة لصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية خلال السنتين السابقتين .

١٧٥- وأعلن الوفد أن الاتحاد الاقتصادي الأوربي يرى انه ينبغي أن تركز الأنشطة التي تضطلع بها اليونيدو أولا على تحسين القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ؛ وينبغي بالتالي أن تولي المنظمة أولوية كبيرة وموارد كافية لأنشطتها التنفيذية والترويجية في مجال تطوير التكنولوجيا الصناعية وفي الوقت نفسه تتجنب تكرار العمل الذي تنفذه الهيئات الأخرى في هذا المجال . وثانيا ، قال الوفد انه ينبغي لليونيدو أن تكثف أنشطتها فيما يتصل بذلك من ميداني المهارات والتدريب في المجال الصناعي . وثالثا ، انه ينبغي لها أن تعزز المساعدة التي تقدمها الى أقل البلدان نموا ؛ ورابعا ، انه ينبغي لها أن تشجع الاستخدام الفعال للطاقة في الانتاج الصناعي وتعزيز تطوير التكنولوجيا الصناعية المتصلة بالطاقة (وفي هذا السياق ، ينبغي لها أيضا أن تسهم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي سيعقد في عام ١٩٨١) وأخيرا ، ينبغي لليونيدو أن تزيد جهودها في اعداد المشاريع الصناعية لأقل البلدان نموا .

١٧٦- وفي الجلسة ٢٨١ أيضا ، وبعد اتخاذ القرار ٥٢ (د - ١٤) بشأن الموضوع نفسه لاحظ وفد يتكلم باسم بلدان المجموعة باء أن اشتراك هذه البلدان في اتخاذ القرار بتوافق الآراء وأيضا قبولها اشارات أخرى معينة الى اعلان وخطة عمل نيودلهي في استنتاجات وتوصيات أخرى تم اعتمادها في دورة المجلس الرابعة عشرة ، لا يغيران موقفها الأساسي تجاه هذا الاعلان وخطة العمل ، بل يظل هذا الموقف كما جاء في تقرير المؤتمر العام الثالث لليونيدو (ID/CONF.4/22) .

١٧٧- وقال الوفد أن بلدان المجموعة باء ، مع ذلك ، تعتقد أن المشتركين في دورة المجلس الرابعة عشرة تقدموا خطوة هامة الى الأمام ؛ وأن هذه البلدان ترحب بروح التعاون البنّاء وحسن النية التي تميزت بها المفاوضات بشأن قرارات واستنتاجات المجلس وتعتقد أن هذه الروح تبشر بالخير فيما يتعلق بالأعمال المقبلة لليونيدو .

١٧٨- وتكلم وفد باسم المجموعة دال فلاحظ أن موقفها ازاء عدد من المسائل المشار اليها في القرار ٥٢ (د - ١٤) ما زال على حالته المذكورة في تقرير المؤتمر العام الثالث لليونيدو وأثنى على روح التوفيق التي أدت في النهاية الى توافق الآراء .

Digitized by UNOG Library

١٧٩ــ وتكلم وفد باسم مجموعة السبعة والسبعين فأعلن أن القرار ٥٢ (د ــ ١٤) سيكون لأمانة اليونيدو بمثابة الأساس لعمل مفيد ومبشر بالنجاح . وأضاف الوفد أن جميع القرارات والتوصيات المعتمدة في دورة المجلس الرابعة عشرة ستمكّن اليونيدو من مواصلة أنشطتها لصالح جميع البلدان بروح من الاحترام المتبادل والأمل المبرر في زيادة اخرى للصداقة والتعاون بين الشمال والجنوب . واختتم الوفد كلمته قائلا ان نتائج الدورة الرابعة عشرة عوضت الى حد كبير ما شهده المؤتمر العام الثالث من خيبة مخيبة للأمل .

١٨٠ ــ وأعلن وفد آخر اشتراك في أعمال فريق الاتصال بوصفه عضوا في مجموعة السبعة والسبعين أن الأعمال التي أدت الى اتخاذ قرار مجلس التنمية الصناعية ٥٢ (د ــ ١٤) بيّن الطريق الى اجراء حوار وينبغي استمرارها . وشكر الوفد نفسه أعضاء قوة العمل التابعة لمجموعة السبعة والسبعين وأيضا ، بوجه خاص ، أعضاء المجموعات الأخرى لما أبدوه من نزعة للتعاون ــ "روح فيينا" ــ تغلبت في النهاية .

١٨١ــ واعتمد المجلس في جلسته ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو تقريره في جملته على أساس أن من المفهوم أن يعهد الى المقرر ، بمساعدة "أصدقائه" ، بمهمة وضع التقرير في صيغته النهائية ، بما في ذلك الأجزاء التي لم يمكن عرضها على المجلس لكي ينظر فيها .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع عشر

اختتام الدورة الرابعة عشرة

١٨٢- أدلى رئيس الدورة الرابعة عشرة ببيان ، وكذلك فعل ممثلو مختلف المجموعات الجغرافية والمدير التنفيذي ثم اختتم المجلس دورته الرابعة عشرة في الساعة ٧/٥٠ من صباح يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة

٤٩ (د - ١٤)	برنامج الخدمات الصناعية الخاصة
٥٠ (د - ١٤)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمفاوضات الشاملة
٥١ (د - ١٤)	عقد التنمية الصناعية لافريقيا
٥٢ (د - ١٤)	متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

Digitized by UNOG Library

٤٩ (د-١٤) برنامج الخدمات الصناعية الخاصة

ان مجلس التنمية الصناعية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية ، والذى أوصت فيه الجمعية مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي باحداث زيادة مناسبة في الحجم السنوى للموارد المالية المخصصة لبرنامج الخدمات الصناعية الخاصة ،

واذ يشير أيضا الى إعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية (أ) ، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللذين يحثان برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٨ عن طريق مضاعفة المستوى السنوى للموارد المالية المتاحة لبرنامج الخدمات الصناعية الخاصة ،

واذ يؤكد من جديد اقتناعه بأن زيادة سرعة التصنيع في البلدان النامية يفرض احتياجات عملية ، ذات طابع قصير الأجل في الغالب ، تستدعي استجابات سريعة ومرنة ،

واذ يؤكد من جديد فائدة برنامج الخدمات الصناعية الخاصة ،

واذ يلاحظ أن القيمة الحقيقية للاعتماد السنوى البالغ ٣٫٥ مليون دولار قد انخفضت انخفاضا كبيرا منذ وقت اقرارها على هذا المستوى ،

يدعو مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى أن يقوم ، في دورته السابعة والعشرين في حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، بالنظر في تدابير :

(أ) لزيادة الاعتماد المخصص لبرنامج الخدمات الصناعية الخاصة لعامي ١٩٨٠ و١٩٨١ وذلك لتعويض الانخفاض في القيمة الحقيقية للاعتماد السنوى ؛

(ب) لمضاعفة المستوى السنوى لموارد البرنامج مرة على الأقل خلال الدورة البرنامجية القطرية الثالثة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي التي ستبدأ في عام ١٩٨٢ .

الجلسة العامة ٢٨١
١٩ أيار/مايو ١٩٨٠

٥٠ (د-١٤) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمفاوضات الشاملة

ان مجلس التنمية الصناعية ،

(أ) ID/CONF.4/22 ، الفصل السادس .

Digitized by UNOG Library

اذ يشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٣ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

واذ يشير أيضا الى إعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي وإعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية ،

واذ يشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٤/١٣٨ ، ولا سيما الفقرة ٣ منه ، و٣٤/١٣٩ المؤرخين في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن بدء جولة مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية ،

١ - يرجو من المدير التنفيذى أن يتابع بدقة سير التقدم في الأمم المتحدة بنيويورك فيما يتعلق بالمفاوضات الشاملة ؛

٢ - يقرر أنه يجب أن تكون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مستعدة للاستجابة للطلبات التي قد تقدمها اليها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة فيما يتعلق بالمفاوضات الشاملة المزمع استهلالها ؛

٣ - يقرر أيضا أن يتصرف بناء على ذلك في دورته الخامسة عشرة .

الجلسة العامة ٢٨١
١٩ أيار/مايو ١٩٨٠

١٥ (د - ١٤) عقد التنمية الصناعية لافريقيا

ان مجلس التنمية الصناعية ،

اذ يشير الى القرار ID/CONF.4/Res.2 ، المؤرخ في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٠ والذى اتخذه المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا ،

واذ يضع في الاعتبار الأولوية العليا التي أولاها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثانية المعقودة في لاغوس ، نيجيريا ، في ٢٨ و ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، للاسراع بخطى التنمية الصناعية في افريقيا ، في جملة أمور ، عن طريق التنفيذ الكامل لبرنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ،

واذ يؤكد من جديد أن من المسلّم به أن افريقيا هي الأقل نموا من بين كل المناطق النامية ، وأنها تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية بالاضافة الى أكثر الاقتصادات تضررا ، وتحتاج الى برنامج كبير جدا للتعاون والدعم التقنيين والماليين من أجل التعجيل بتنميتها الصناعية بغية تمكينها من زيادة نصيبها في بلوغ هدف ليما والأهداف المرتبطة به الى أقصى حد ،

Digitized by UNOG Library

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٧ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية حيث طلبت الجمعية العامة، في جملة أمور، من الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تأمين الاستمرار في اتاحة التسهيلات الكافية لتقديم المساعدة التقنية للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية عند الطلب،

١ — يشير الى توصية المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأن تعلن الجمعية العامة الثمانينات من هذا القرن عقد التنمية الصناعية لافريقيا، وأن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ الترتيبات المناسبة المالية وغيرها لبدء هذا العقد بنجاح؛

٢ — يوصي بأن تتخذ الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة المقررات اللازمة في هذا الصدد؛

٣ — يشير أيضا الى طلب المؤتمر العام الثالث أن يتعاون كل من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية في وضع برنامج عمل للعقد، وتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٨٠؛

٤ — يحث المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن يمد يد المساعدة الكاملة في وضع اللمسات الأخيرة على برنامج العمل المذكور، كما طلب المؤتمر العام الثالث؛

٥ — يدعو الجمعية العامة، بعد أن تنظر في برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا وتتخذ قرارا بشأنه، الى أن تحثّ كل الحكومات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على أن تمنح الأولوية القصوى لاتخاذ تدابير لتنفيذه تنفيذا فعالا؛

٦ — يرجو من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يقدم الى اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة عشرة تقريرا عن بدء عقد التنمية الصناعية لافريقيا، وأن يقدم مقترحاته المتعلقة باسهام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في انجاز أهداف العقد، بما في ذلك، انشاء عنصر برنامج فرعي، حسب الاقتضاء، وما تدعو اليه الحاجة من اعتمادات مالية.

الجلسة العامة ٢٨١
١٩ أيار/مايو ١٩٨٠

٥٢ (د — ١٤) متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ان مجلس التنمية الصناعية،

اذ يشير الى قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د-إ — ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ واللذين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي

Digitized by UNOG Library

دولي جديد ، وقرارها ٣٣٦٢ (د-إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٧ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والمتعلق بالدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ١٩٨٠ لتقييم التقدم المحرز في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وكذلك للنظر في العقبات التي تعرقل اقامته ، كما اتضح من مختلف المحافل في منظومة الأمم المتحدة ، وأن تتخذ الاجراءات المناسبة في هذا الصدد لتعزيز تنمية البلدان النامية والتعاون الاقتصادي الدولي ، بما في ذلك اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة للثمانينات من هذا القرن ،

واذ يشدّد على ما هو مسلّم به من حاجة الى التعجيل بتنمية البلدان النامية ، وخاصة بتصنيعها كوسيلة أساسية ودينمية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ذاتية شاملة ، تسهم في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

واذ يشير الى إعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي وإعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية ،

وادراكا منه لكون الاسراع بخطى التصنيع في البلدان النامية يستلزم المشاركة بشكل أوسع وأكبر في توفير الموارد الاضافية والبرامج الموسعة ،

واذ يؤكد قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وخاصة قراراتها ٣٣/٧٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و٣٤/٩٦ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٣٤/٩٨ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والمتعلق بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية وبالمؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٦ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والذي أوصت فيه الجمعية بأن توقع الدول على دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو تصدق عليه أو تقبله أو تقره وبأن توافق على نفاذه بسرعة لكي تخرج الوكالة الجديدة الى حيز الوجود في موعد مبكر ،

واذ يؤكد من جديد قراره ٤٥ (د - ٩) المؤرخ في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٥ بشأن متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،

١ - يدعو ، في أعقاب المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، جميع الحكومات الى أن تتخذ كل ما يمكن من تدابير مناسبة للتعجيل بتصنيع البلدان النامية ؛

٢ - يوصي بأن تنظر الجمعية العامة في دعوة جميع المنظمات والمؤسسات والهيئات الفرعية والمؤتمرات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة الى أن تبدأ في اتخاذ التدابير اللازمة كل في نطاق اختصاصها ، بغية التعجيل بتصنيع البلدان النامية ، آخذة في الاعتبار مقررات المؤتمر العام الثالث وتوصياته ونتائجه ؛

Digitized by UNOG Library

٣ — ترجو من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

(أ) أن يعد برنامج عمل منقح لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أساس الأولويات المقررة في الاستنتاجات المتعلقة بالبند ٧ من جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة لمجلس التنمية الصناعية ومقررات الجمعية العامة في أعقاب المؤتمر العام الثالث ؛

(ب) أن يقدم الى الجمعية العامة ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا عن الاجراءات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة ، في جملة أمور ، بشأن متابعة المؤتمر العام الثالث ؛

(ج) أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتوقيع والتصديق على دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وأن يقدم الى مجلس التنمية الصناعية تقارير منتظمة عن هذا الأمر ؛

(د) أن يطلب بصورة دورية ، من الحكومات والمنظمات الدولية المعنية أن توافيه بمعلومات عن الخطوات المتخذة والتقدم المحرز ، في أعقاب المؤتمر العام الثالث ، نحو التعجيل بتصنيع البلدان النامية ، وأن يقدم الى مجلس التنمية الصناعية ولجنته الدائمة تقارير منتظمة تتضمن الرسائل الواردة مع تعليقاته واقتراحاته بشأن اتخاذ مزيد من الاجراءات واحراز مزيد من التقدم ؛

٤ — يوصي الجمعية العامة بأن تكون الميزانية البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية متفقة مع الأولويات البرنامجية التي وضعها مجلس التنمية الصناعية في أعقاب المؤتمر العام الثالث ، وأن تضمن توفر موارد كافية للمنظمة تمكّن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من الاضطلاع بمهامها ولايتها ؛

٥ — يقرر أن يستعرض ويتابع التقدم المحرز في التعجيل بتصنيع البلدان النامية عقب المؤتمر العام الثالث ؛

٦ — يقرر كذلك ، أن تجرى اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة عشرة تقييما أوليا للتقدم المحرز في التعجيل بالتصنيع في البلدان النامية عقب المؤتمر العام الثالث ؛

٧ — يؤكد ضرورة ضمان منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التنفيذ المبكر للنتائج التي تم التوصل اليها بشأن البند ٧ من جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة لمجلس التنمية الصناعية ، وبشأن متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث .

الجلسة العامة ٢٨١
١٩ أيار/مايو ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

المرفـق الثانـي

الوثائق المقدمة الى مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعـة عشـرة

ID/B/233/Rev.1	جدول الأعمال
ID/B/234	نظام المشاورات : تقرير فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمعني بالجوانب التجارية والمتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي
ID/B/234/Add.1	نظام المشاورات : الدورة العشرون لمجلس التجارة والتنمية التابع للاونكتاد ـ المداولات والقرارات وبيان الآثار المالية والادارية المتعلقة بفريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو
ID/B/235	نظام المشاورات
ID/B/236	ادماج المرأة في التنمية : أنشطة اليونيدو في عام ١٩٧٩ الرامية الى ضمان زيادة اشتراك المرأة في التنمية الصناعية
ID/B/237	اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية : دراسات أجرتها اليونيدو
ID/B/238	دور القطاع العام في التنمية الصناعية : القطاع العام والتنمية الصناعية في البلدان النامية
ID/B/239/Add.1	المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية : طلبات مقدمة من منظمات حكومية دولية ومنظمات دولية غير حكومية
ID/B/240	التقرير السنوى للمدير التنفيذى ، ١٩٧٩
ID/B/240/Add.1	التقرير السنوى للمدير التنفيذى ، ١٩٧٩ : لمحة مختصرة عن أنشطة التعاون التقني لليونيدو ـ صحائف قطرية
ID/B/240/Add.2	التقرير السنوى للمدير التنفيذى ، ١٩٧٩ : مرفق احصائي مستكمل
ID/B/240/Add.3	التقرير السنوى للمدير التنفيذى ، ١٩٧٩ : صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ـ الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠
ID/B/241	مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية : الأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٧٩ واحتمالات المستقبل

Digitized by UNOG Library

ID/B/242	تطوير التكنولوجيا ونقلها
ID/B/243 و Corr.1	متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيدو : تنقيح مقترح لبرنامج عمل اليونيدو لعام ١٩٨١
ID/B/244	جدول الأعمال المؤقت المشروح
ID/B/245	متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيدو : اقتراح بانشاء مرفق لاعداد المشاريع الصناعية
ID/B/246 و Corr.1	متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيدو : تنقيحات مقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣
ID/B/247	تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة

*

* *

ID/B/C.3/90	المسائل التنظيمية والمالية : الترتيبات المؤقتة بشأن زيادة الاستقلال الذاتي لليونيدو

*

* *

ID/B/CRP.80-1	مشروع القواعد الاجرائية لنظام المشاورات

*

* *

ID/B/INF.66	معلومات مسبقة للمشتركين
ID/B/INF.67/Rev.1	قائمة المشتركين

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 5.00

14427–July 1980–550

GA/OR/35, Suppl. 16 Vol. II

Digitized by UNOG Library